جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالب:

حجاز حسني

يوم: ../../2020

دور الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر

لجنة المناقشة:

اسعيد مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
معمر عمار	أستاذ مساعد أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
باهي سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

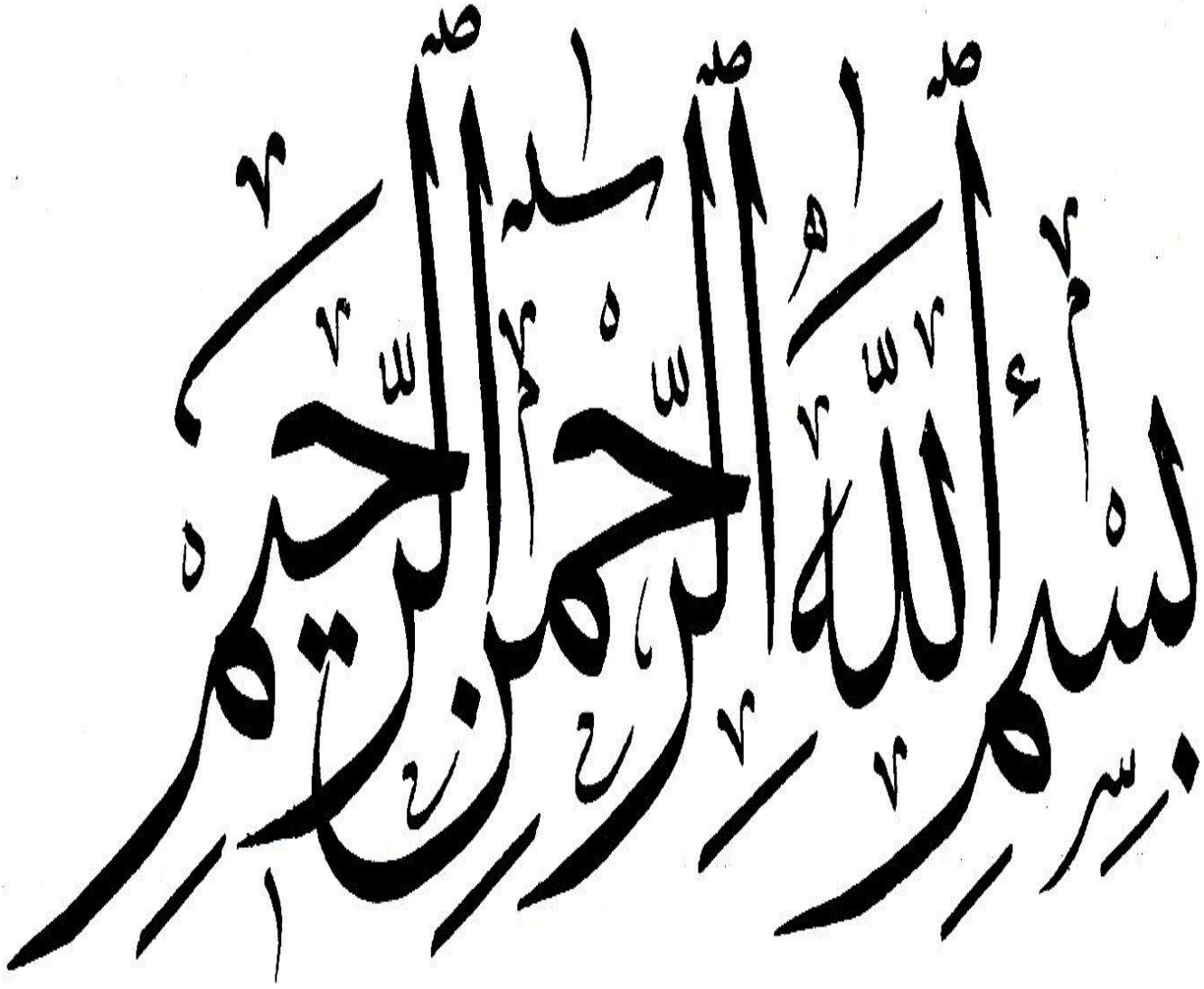
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}

صدق الله العظيم

الآية 11 من سورة المجادلة

الإهداء

إلى سبب وجودي في هذه الحياة... الوالدين الكريمين

مقرا بفضلهما طالبا رضاهما...

إلى بسمة الحياة وسر الوجود.

إلى من كان دعائها سر نجاحي... إلى من تشاركني أحزاني وأفراحي.

إلى القلب الناصع بالبياض... إلى أروع امرأة في الوجود.

«والدتي الغالية حفظها الله »

إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظات السعادة وعلمني العطاء دون انتظار.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... الى أعز رجل.

«والدي العزيز حفظه الله.»

إلى سندي في الحياة ومن انتظروا نجاحي.

« أختي وإخواني.»

إلى جميع أفراد عائلتي...

إلى جميع أصدقائي وأحبابي...

إلى زميلاتي زملائي في الدراسة...

أهديكم هذا العمل المتواضع.

الطالب: حجاز حسني

شكر وعرفان

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين

لأنه وفقني وأعانني لإتمام هذا العمل المتواضع.

فلك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

الشكر الجزيل للأستاذ معمر عمار لإشرافه على مذكرة التخرج وعلى المساعدة العلمية والمعنوية لإتمامها، فلك مني أستاذي الكريم أسمى كلمات الشكر والعرفان، ومن الله الأجر والثواب بإذنه تعالى.

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة وإثراء الموضوع.

كما أشكر جميع أساتذة قسم العلوم سياسية والعلاقات الدولية بجامعة بسكرة كل بإسمه وكل من مكانه.

والشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد لكم مني جزيل الشكر.

الطالب: حجاز حسني

مقدمة

مقدمة

يحتل موضوع الديمقراطية التشاركية مكانة هامة في حقل العلوم السياسية عامة كما يعرف اهتماما متزايدا من جانب الباحثين والمفكرين والمختصين في الدراسات السياسية عامة، ورعاية من صناع القرار ومختلف الدوائر الحكومية خاصة، كما يشغل حيزا محوريا في الخطاب السياسي باعتباره آلية فعالة في تحقيق التنمية الوطنية والمحلية، إضافة إلى مطالب وتوصيات الهيئات الدولية والأممية بضرورة اشراك مكونات المجتمع المدني من مواطنين وقطاع الخاص في عملية صناعة القرار، إقرارا منها على أهمية تكريس مبدأ توسيع دائرة المشاركة في القرار المحلي، كتوجه جديدة وبديل استراتيجي لتحقيق تنمية محلية حقيقية على عدة مستويات وكافة الأصعدة.

كما تعتبر التنمية المحلية هدفا رئيسيا من بين أهداف الديمقراطية التشاركية، وتسعى غالبية الدول لبلوغه، عن طريق رسم سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة تضمن الإنتقال من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، حيث أنه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة ما لم تتحقق التنمية المحلية.

وفي إطار هذا التوجه عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني الديمقراطية التشاركية كوسيلة لتكريس وتحقيق التنمية المحلية، من خلال جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية التي انتهجتها في سنة 2011، في ظل تحولات وتغيرات إقليمية خاصة في الدول العربية وما أصطلح عليه بالربيع العربي، والتي بسببها وعلى إثرها سارعت الجزائر لمواجهة هذه التغيرات بإحداث حزمة من الإصلاحات الداخلية، كان من أبرزها إصلاحا قانون الولاية (12 /07) و قانون البلدية (10/11) حيث أشار المشرع الجزائري إلى أهمية مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية ثم أتبعها في سنة 2016 تعديل دستوري يثمن مفهوم الديمقراطية التشاركية بصريح العبارة من خلال المادة 15 والتي تنص على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية بهدف تعزيز مشاركة المواطن في صناعة القرار المحلي ومتابعة المشاريع التنموية المحلية، واعتبارها آلية تضمن تحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقية نوعية الخدمات المقدمة له وبما يضمن تحقيق تنمية محلية فعالة.

أهمية الموضوع:

يندرج موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ضمن دراسات السياسات العمومية وفق توجه جديد في التسيير المحلي، الذي يقوم على مبدأ المشاركة في القرارات والمتابعة والرقابة في المشاريع التنموية المحلية خصوصا.

وتكمن أهمية الموضوع في محاولة معرفة دور الديمقراطية التشاركية في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية، والتأكد من تبني المقاربة التشاركية في التعديل الدستوري الأخير سنة 2016 الذي إعتبارها توجه جديد للتسيير وآلية ناجحة تضمن تحقيق التنمية المحلية، وهذا من خلال فتح المجال لمساهمة المواطن وجميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في تسيير الشأن العام المحلي.

أما الأهمية الثانية فتكمن في الجانب العملي الذي يعتبر الديمقراطية التشاركية الإطار الفعلي والواقعي الذي يضمن مشاركة كل الفاعلين في مجال التنمية المحلية في الجزائر، والكشف عن واقع الممارسات التي تكرس الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية الى جانب تحليل دور كل الشركاء الجدد ومدى قياس مساهمتهم في الدفع بعجلة التنمية المحلية، بالإضافة الى إعطاء تقييم عام لواقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع لعدة أسباب تتراوح بين ذاتية وأخرى موضوعية، أما الأسباب الذاتية لإختيار الموضوع فتتمثل في:

1- الاهتمام الشخصي الأكاديمي بموضوع الديمقراطية التشاركية لمحاولة معرفة مدى مساهمتها في التنمية المحلية.

2- الرغبة في تعميق المعرفة حول موضوع الديمقراطية التشاركية والبحث في دورها في تكريس التنمية المحلية في الجزائر.

3- جدية الموضوع وكذا الاهتمام المتزايد الذي شهده عالميا وإقليميا وخاصة وطنيا على الصعيد المحلي.

أما الأسباب الموضوعية تتمثل في:

1- إثراء المكتبة السياسية الوطنية كون موضوع الديمقراطية التشاركية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر لم يحضى بالعناية الكافية خاصة من ناحية العملية والممارستية الفعالة من طرف الفاعلين المحليين.

2- محاولة فهم وكشف العلاقة التي تربط الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية في الجزائر.

أهداف الدراسة: تنقسم أهداف دراسة الموضوع إلى أهداف **علمية** وأخرى **عملية**، حيث تتمثل **الأهداف العلمية** في:

1- ابراز أهمية دور الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية بالنسبة للأكاديميين أو السياسيين.

2- التعرف عن دور الشركاء الجدد للديمقراطية التشاركية والتعريف بدورهم في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

3- التحقق من جدية ومدى تشجيع الحكومة الجزائرية للديمقراطية التشاركية من الناحية النظرية ومقارنتها بالممارسات الواقعية في التطبيق.

أما الأهداف العملية تكمن في:

1- الوقوف على واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر لمعرفة نقاط القوة ونقاط العجز والقصور في تحقيق التنمية المحلية.

2- محاولة إعطاء تصورات أو توصيات للنهوض بالديمقراطية التشاركية وتعزيز دورها في مجال التنمية المحلية.

أدبيات الدراسة:

تشكل الدراسات السابقة إطارا معرفيا مهما لأي دراسات حالية أو مستقبلية بإعتبارها حصيلة جهود ونتائج علمية جاهزة تساعد الباحث في دراسة الموضوع من زاوية جديدة لأثراء المعرفة، وتم الاطلاع على مجموعة من المراجع التي عالجت موضوع البحث ومن أهم الدراسات السابقة التي تم الرجوع لها والاعتماد عليها لإنجاز الدراسة نذكر:

- **أطروحة دكتوراه** من إعداد الباحثة مقدم ابتسام الموسومة بـ: " الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية وهران–"، والتي تناولت في الفصل الأول الإطار النظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وتطرقت في الفصل الثاني إلى الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين التحديات وآليات تفعيل تحقيق التنمية المحلية والفصل الأخير تناولت رهانات التنمية في ظل الديمقراطية التشاركية دراسة حالة ولاية وهران.
- كذلك تم الاعتماد على **كتاب** الأستاذ الدكتور: بوحنية قوي الموسوم بـ:" الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية" الصادر عن دار حامد للنشر، الأردن2018 حيث تم تخصيص دراسة حول ادماج المقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي ودور المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي.
- كما تمت الاستعانة **بمقالة علمية** من اعداد الدكتور خالد بلجلالي تحت عنوان:" الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد التنمية المحلية " الصادرة في مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، عدد02، 2019، والتي ركز فيها على ضرورة تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية بالإضافة الى ابراز أهم العراقيل تفعيل المقاربة التشاركية لتجسيد التنمية المحلية.

إشكالية الدراسة:

يثير موضوع الديمقراطية التشاركية ودورها في تجسيد التنمية المحلية العديد من التساؤلات، ويعتبر الباحثين أن الموضوع له جوانب خصوصية بحيث يختلف من دولة إلى أخرى، نظرا لإختلاف المنظومة القانونية أو الآليات العملية التي تحقق التنمية، إلى جانب اختلاف دور الفاعلين المحلين الامر الذي يؤثر على اختلاف مدى مساهمة ودور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية.

ومن خلال ما سبق ومحاولة فهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتفسير الموضوع يمكن طرح **الإشكالية التالية:**

كيف تساهم الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من **التساؤلات الفرعية:**

1. ما هو مفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية؟
2. ما هو واقع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية سنة2011؟
3. كيف تحقق الديمقراطية التشاركية التنمية المحلية في ظل الشراكة الجديدة؟
4. ما هي أهم التحديات التي تواجه الديمقراطية التشاركية في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن **صياغة الفرضيات التالية:**

1- تتضمن الديمقراطية التشاركية مشاركة المواطن في صنع القرارات المحلية وتسيير الشأن العام المحلي بما يحقق التنمية المحلية.

2- ساهمت الإصلاحات السياسية (قانون البلدية وقانون الولاية والتعديل الدستوري سنة2016) في احداث نقلة نوعية في مسار ترسيخ الديمقراطية التشاركية ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

3- لاتزال التنمية المحلية بعيدة عن الطموحات والاهداف المتوقعة نظرا لضعف تطبيق الديمقراطية التشاركية على الصعيد المحلي.

منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة الموضوع تم الاستعانة **بالمنهج الوصفي** الذي يساعد على فهم والتعرف على الديمقراطية التشاركية وعلاقتها في تحقيق التنمية المحلية، والتطرق الى جملة الخصائص والأليات والمبادئ والأهداف المرتبطة بالموضوع للوصول الى جملة من الإستنتاجات التي تساعد على فهم الواقع ويظهر ذلك في الفصل الثاني من خلال التطرق الى واقع الديمقراطية التشاركية ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

كما تمت الإستعانة **بمنهج تحليل المضمون** الذي يعرف على أنه منهج يساعد في وصف وتفسير صريح لمحتوى مضمون مادة او قانون أو ميثاق، ولهذا تمت الاعتماد عليه في تحليل الوثائق القانونية من خلال مضمون الدستور وتفسير النصوص القانونية في الفصل الثاني

- كما تمت الاستعانة **بالمقترب القانوني** ويعتبر أداة يستعين بها الباحث لتحليل الوثائق والنصوص القانونية ويظهر ذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني في دراسة التأسيس القانوني لديمقراطية التشاركية من خلال التطرق للدساتير والقوانين التشريعية في الجزائر.

- **والمقترب المؤسسي** الذي يركز على دور المؤسسة لتحليل الظاهرة وتفسير العلاقة بينها وبين القوى الأخرى، لهذا تم الاستعانة به في تحليل دور المؤسسات الاستشارية والجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، باعتبار أن المؤسسة هي وسيط بين المواطن والجهاز الحكومي ودراسة مدى درجة التأثير فيها.

حدود الدراسة: الإطار المكاني:

يقتصر موضوع الدراسة على دور الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر، باعتبار أن الجزائر من بين الدول التي انتهجت مسار الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية من خلال سن المشرع الجزائري القوانين والمراسيم التنظيمية، بالإضافة الى المبادرات الحكومية التي تشجع تجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

الإطار الزماني:

وفي هذا الإطار تم التركيز في الدراسة على الإصلاحات السياسية والإدارية التي عمدتها الجزائر سنة 2011، خاصة قانون الجماعات المحلية بهدف احداث تغير داخلي لمواجهة التحولات الخارجية وصولا الى التعديل الدستوري 2016، وما نتج عنه من إصلاحات تخص موضوع الديمقراطية التشاركية وإقرار توسيع مبدأ مشاركة المواطنين والفاعلين في تسيير الشؤون المحلية بهدف النهوض بمستوى التنمية المحلية في الجزائر.

التنظيم الهيكلي للدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين الفصل الأول تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وتم تخصيص مبحثين للفصل الأول المبحث الأول

مفهوم الديمقراطية التشاركية من خلال معالجة الخصائص والأهداف بالإضافة إلى التطرق الى الشروط ومبادئ الديمقراطية التشاركية وآليات تجسيدها، أما المبحث الثاني خصص إلى ماهية التنمية المحلية ومن خلال التطرق الى النشأة والتعريف.

بالإضافة إلى إبراز أهم دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية وأهم مبادئ ومقومات التنمية بالإضافة الى دراسة مجالات وأبعاد التنمية المحلية.

أما الفصل الثاني عالج واقع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر بعد الإصلاحات السياسية سنة2011 والذي تم التطرق إلى التأسيس القانوني للديمقراطية التشاركية والدوافع التي جعلت الجزائر ترسخ الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية، والعمل على إعداد مشروع قانون ترقيتها بالإضافة إلى تفسير دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنمية باعتباره مؤسسة استشارية، أما المبحث الثاني يحدد دور الديمقراطية التشاركية في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر من خلال تحليل وتفسير دور الشركاء الجدد في التنمية المحلية ومساهمة المجالس المحلية في تعزيز الديمقراطية التشاركية ودعم التنمية المحلية باعتبارها قاعدة أساسية لمشاركة الموطن مباشرة في صنع القرار المحلي وتسيير الشؤون المحلية، والمطلب الأخير تم تخصيصه لبرنامج كابدال كنموذج لدعم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال دعم وتعزيز قدرات الفاعلين في مجال التنمية المحلية، أما المبحث الثالث قد خصص لتقيم واقع الديمقراطية التشاركية ودورها في التنمية المحلية وتقديم أهم الحلول المقترحة لدعم التنمية المحلية في الجزائر.

صعوبات الدراسة: لا يخلو عمل من الصعوبات ومن بين أهم الصعوبات ما يلي:

1. قلة المراجع المختصة في موضوع الديمقراطية التشاركية ودورها في التنمية المحلية (دراسة حالة الجزائر) وخاصة الكتب العلمية.
2. صعوبة التنقل الى المكاتب والجامعات داخل وخارج الولاية للحصول على المصادر المختصة في الموضوع والموجودة في بعض الجامعات بسب جائحة كورونا19Covid.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

شهدت العقود الثلاث الماضية اهتماما متزايدا بالديمقراطية التشاركية من قبل الباحثين والمفكرين في مختلف المجالات والتخصصات، كما عرف أيضا اهتماما من جانب صناع القرار ومختلف الدوائر الحكومية، لقد جاء هذا الاهتمام في إطار إتجاه عام يسير نحو توسيع دائرة مشاركة المواطن في إدارة الشأن المحلي عامة و صنع القرار المحلي خاصة إلى جانب تفعيل دوره داخل المجتمع المحلي بهدف تمكينه من مناقشة قضاياه ومشاكله بهدف طرح البدائل حولها، من خلال ضرورة إشراك مختلف الأطراف الفاعلة المحلية بشكل أكبر في مسار تحقيق التنمية المحلية والتي أصبحت موضوع اهتمام في العديد من البلدان خاصة الدول النامية، حيث تقدم كبديل استراتيجي لمعالجة الخلل التنموي بهدف النهوض وتحسين بالمستوى المعيشي ورفع الدخل الفردي مما يساهم في دفع بعجلة التنمية.

ومن أجل دراسة موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية.

ويندرج ضمن هذا المبحث أربع مطالب تحتوي على أهم أطر الدراسة

- (خصائص وأهداف شروط ومبادئ الديمقراطية التشاركية)

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.

وتم تقسيمه الى أربع مطالب أساسية تناولت:

- دوافع وأهداف التنمية المحلية بالإضافة المبادئ والمقومات ومجالات التنمية المحلية.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الديمقراطية التشاركية.

1- نشأة الديمقراطية التشاركية.

نشأة الديمقراطية التشاركية بعد ازمة الديمقراطية التمثيلية وجاءت مكملة لها وتسعى لتجاوز أوجه القصور والعجز بمحولة حل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع في تطوير التسيير المحلي.

رغم وجود ملامح الديمقراطية التشاركية في القديم الا أنها لم تظهر بشكل واضح الا في الستينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية حيث كانت اهم ما يدعو اليه التوجه الامريكي لمواجهة الفقر والتهميش في أوروبا الغربية مع زيادة الدعوات تدريجيا الى أهمية الاعتماد على الديمقراطية التشاركية وصولا الى مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية .

قد ظهر مصطلح الديمقراطية التشاركية la démocratie participative في المجال الصناعي والاقتصادي بقوة ، وهذا عندما لجأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية الى اشراك عمالها واطارتها في كيفية تنظيم وتسيير العمل واتخاذ القرارات الملائمة ثم متابعتها ومراقبة تنفيذها، وهنا تبرز روح المناقشة والحوار الهادف .[1]

بعد ذلك شهد المفهوم تطورا أوسع في تطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال التجربة الامريكية لتشمل بلدان أمريكا اللاتينية خلال السبعينات خصوصا في الارجنتين والبرازيل التي عرفت بيها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية بمدينة بورتو الغري، حيث لازالت تشكل النموذج المقبول لها وفي الثمانينات امتدت الى أوروبا وخصوصا إنجلترا أين سميت بالديمقراطية التداولية démocratie délibérative ،وبرزت كذلك في مدينة برلين بألمانيا حيث سميت بالديمقراطية المحلية la démocratie locale وفي التجربة الفرنسية سنة 2002 سميت بالديمقراطية الجوارية Démocratie de praximités وبعد ذلك عرفت انتشارا على المستوى العالمي.

تطور مصطلح الديمقراطية التشاركية من خلال تبني المنظمات والمعاهد والمؤتمرات الدولية والتي إعتمدت الديمقراطية التشاركية كألية جديدة، وهذا ما تأكد في تأسيس المرصد الدولي

[1] الأمين شريط،"الديمقراطية التشاركية (الأسس والافاق) "، مجلة الوسيط، الجزائر، العدد 06، 2008، ص .25

للديمقراطية التشاركية من طرف الاتحاد الأوروبي، وهو عبارة عن شبكة متاحة للمدن والكيانات والجمعيات لتبادل التجارب والخبرات حول الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في إطار برنامج خدمة للتعاون المركزي وتأسس رسميا في نوفمبر 2001 أثناء المؤتمر السنوي الأول بمدينة برشلونة.

وأكد مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بروكسل يومي 08 و09 مارس 2004 على أن الديمقراطية الأوروبية في أزمة وهي حصيلة نتائج يتحملها الكل، وأن الديمقراطية التشاركية هي حل للأزمة وقيمة مضافة للاتحاد الأوروبي بهدف ضخ دماء جديدة للديمقراطية التمثيلية والتنمية مع باقي الشركاء.[1]

أصبحت الديمقراطية التشاركية محورا رئيسيا للإصلاحات وبرزت في الخطابات السياسية ومثال ذلك ما عبرت به المترشحة للانتخابات الرئاسية الفرنسية سيغولين رويال سنة 2007 التي جعلت من الديمقراطية التشاركية غاية ووسيلة لإصلاح المؤسسات السياسية للجمهورية الخامسة ، وكذلك باراك أوباما في الانتخابات الامريكية ، ومن هنا نستنتج ان نشأة الديمقراطية التشاركية ظهرت عبر فترات مختلفة ومجالات متعددة وتم العمل بها في المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي وأخذت مصطلحات عديدة في كل دولة تجسدت فيها ويبقى المصطلح الأنسب والمتفق عليه هو مفهوم الديمقراطية التشاركية .[2]

2- تعريف الديمقراطية التشاركية.

قبل تعريف الديمقراطية التشاركية سيتم التطرق لمدلولها اللغوي والاصطلاحي.

1 – المدلول اللغوي لديمقراطية التشاركية.

لا يمكن الحديث عن المصطلح إلا بالرجوع الى أصله التاريخي حيث يعتبر مصطلح الديمقراطية قديم النشأة ومن أصل يوناني DEMOCRATOS متكون من لفظين:

الأول: DEMOSأي الشعب.

الثاني: CRATOS يعني السلطة.

حكم الشعب هو المدلول السياسي للديمقراطية.

[1] محمد سمير عياد،" الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الانسان"، مجلة أكاديميا، الجزائر: العدد 02، 2014، ص61.

[2] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 26.

وما ميز الديمقراطية في عهدها اليوناني أنها كانت ديمقراطية أقلية ممتازة يستفيد منها المواطنون الاصليون الأحرار دون باقي افراد الشعب.[1]

التشاركية :(المشاركة) وهنا تعدد مفهومها اللغوي حسب الزاوية التي ينظر اليها الباحث وباختلاف تخصصه العلمي.

وتم تعريفها بانها أي عمل تطوعي لا يهدف الى الربح والمصلحة من طرف المواطن للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشأن العام .[2]

كما عرفها "هربرت ماكولسي" بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر او غير مباشر، أي انها تعني اشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي. [3]

2 – المدلول الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية:

تعددت تعاريف الديمقراطية التشاركية حسب الباحثين والمفكرين باختلاف تخصصاتهم العلمية الى أن هذه التعريفات اجتمعت في قالب واحد باعتبار المواطن هو الحلقة الأساسية في مساهمة صنع واتخاذ القرار ومن هنا يمكن عرض أهم تعريفات الديمقراطية التشاركية.

- تعريف الديمقراطية التشاركية:

ويقصد بها مجموعة الإجراءات والوسائل والاليات التي تتيح للمواطن الانخراط بشكل مباشر في تسيير الشون العامة، أي مشاركة المواطنين في القرارات التي لها تأثير مباشر على الشأن العام.[4]

---

[1] مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية؛ الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005، ص 140-141.

[2] زكريا حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر": رسالة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة،2010)، ص 14.

[3] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي؛ ليبيا: دار الكتب العربية، 2007، ص87.

[4] بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية؛ عمان: دار حامد لنشر والتوزيع،2015، ص53.

وبتعريف آخر هي ذلك الاجراء الذي يخول للمواطن المساهمة وبصفة مباشرة في ممارسة صنع واتخاذ القرارات التي من شأنها التأثير على مخرجات النظام ذلك لأن المشاركة كإجراء تعد المحرك الأساسي لتفعيل التنمية.[1]

ويعرفها الفيلسوف الأمريكي جون ديوي بأنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وصنع السياسات في هذه المؤسسات واتخاذ القرارات والتفاعل معها.[2]

ويرى الدكتور الجزائري صالح زياني بأن الديمقراطية التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، وبشكل اخر هي أن يكون للمواطنين دورا ورئيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر او غير مباشر بحيث يقوم هذا النوع من المشاركة على التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة . [3]

وعرفها الباحث الجزائري الأمين شريط بأنها شكل او صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشأن العام واتخاذ القرارات المتعلقة بهم وهذا ما يعرف بتوسيع السلطة للمواطنين، عن طريق اشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرارات المناسبة.[4]

وفي سياق اخر عرفها الباحث المغربي يحي البواقي بأنها عرض مؤسساتي للمشاركة موجهة للمواطنين يركز على اشراكهم بطريقة غير مباشرة في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه عبر مجموعة من الإجراءات العملية. [5]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول بأن كلها موجه لمعنى واحد وهو أهمية مشاركة المواطنين في القرارات التي تهمه من خلال النقاش والحوار وطرح البدائل.

---

[1] مبروك جنيدي، "الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة المفكر، عدد خاص، 2020، ص 159.

[2] محمد العجاتي واخرون، من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية؛ (تر: نوران احمد) القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011، ص 03 .

[3] باديس بن حدة، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10،2017 ، ص286.

[4] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 46 .

[5] بوحنية قوي، مرجع سابق، ص107.

- التعريف الاجرائي:

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها "جملة من الإجراءات والأليات التي تمكن من اشراك المجتمع المدني والمواطن أساسا في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات لصالح الشأن العام"، بالإضافة الى مراقبة تنفيذ المشاريع المحلية وتقيمها وذلك عبر التفاعل مع السلطات، بهدف توسيع دائرة المشاركة وإعطاء الفرصة لتعبير عن آرائه في القرارات أو المشاريع المحلية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية.

أولا: خصائص الديمقراطية التشاركية.

تمتاز الديمقراطية التشاركية بجملة من الخصائص ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- تعتبر الديمقراطية التشاركية طريقة لصيانة النظام وذلك من خلال شعور الكل انه جزء من النظام وبالتالي تبرز الجهود المبذولة في إطار العمل التشاركي لضمان تحقيق المصالح المشتركة.
- تعمل الديمقراطية التشاركية بإتاحة التعاون بين النخب السياسية عكس الديمقراطية التمثيلية التي يمكن أن تتصارع وتتباعد فيما بينها من خلال التصويت العادي، وهنا تتصف الديمقراطية التشاركية بانها الإطار الذي يسمح بتظافر الجهود وخلق روح التعاون التشاركي في المجتمع.
- مبدأ احترام الشرعية، فالشرعية القائمة من خلال أسلوب التشارك لا يشعر أي طرف فيها بالإقصاء او التهميش ولكن الجميع يرى فيها ابراز دوره في بناء المجتمع.
- الفعالية فبدونها لا يمكن لأي نظام او مشروع ان ينجح وهي طريقة لتحقيق الأهداف المسطرة للوصول اليها وهي عنصر قوي لبناء نظام ديمقراطي.
- تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من الأسفل، أي انها تسعى لان يشارك المواطن في صناعة القرار ويؤثر عليه مباشرة.
- تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين والمسؤولين.
- تعتبر الديمقراطية التشاركية مكملة لديمقراطية التمثيلية وليست بديلا عنها.[1]

[1] نبيل دريس، الديمقراطية التشاركية: مقاربات في المشاركة السياسية؛ الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2017، ص61.

ثانيا: أهداف الديمقراطية التشاركية.

يتمثل الهدف الأساسي من الديمقراطية التشاركية في الأهمية الاقتصادية والثقافية المنتظرة من اشراك المواطن مباشرة في تقديم المقترحات والتشاور في القرارات وصياغة السياسيات العامة خاصة على المستوى المحلي بهدف تحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب المجتمع.

ولتحقيق مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي يمكن استعراض أهم الأهداف فيما يلي:

- ✓ تهدف الى تحسين إدارة الشؤون المحلية انطلاقا من المبدأ القائل (الإدارة الأفضل هي إدارة أقرب وإدارة مع) لتحقيق فعالية اتخاذ القرار ومنع النزاعات في الحلول المقترحة.
- ✓ تؤدي الديمقراطية التشاركية الى ترشيد وعقلنة السياسات وعمل الإدارة المحلية من خلال تعديل سياساتها وبرامجها بحيث تجعلها تتخلى عن بعض الإجراءات التقليدية وذلك بسبب مشاركة المواطنين ومتابعتهم للخطوات المنتهجة في سير البرامج.
- ✓ السهولة في تنفيذ القرارات واختيار المشاريع التنموية المحلية لأن المواطنين هم من شاركوا في هذه العملية.
- ✓ تهدف الديمقراطية التشاركية الى إعادة الثقة بين السكان أي بين المواطنين والمسؤولين من خلال فتح قنوات الاتصال والحوار المباشر بينهم واشراكهم في التسيير المحلي.
- ✓ تسمح الديمقراطية التشاركية بمساعدة افراد المجتمع في تحقيق أهدافهم وتزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشاكل المجتمع والوصول الى حلول توافقية.
- ✓ تهدف الديمقراطية التشاركية الى تعميق مفهوم المواطنة من خلال الشعور بالمسؤولية اتجاه وطنه وتمكينه من مشاركته في فعاليات الحياة السياسية.

وفي هذا السياق تعتبر الديمقراطية التشاركية الاطار الذي يعبر فيه المواطن عن ارادته وتقديم مقترحاته بالإضافة الى مراقبته ومتابعته وتقيمه للبرامج والمشاريع التنموية المحلية.[1]

[1] عبد المجيد برابح، "الديمقراطية التشاركية"، مجلة القانون، الجزائر، العدد01، أفريل 2011، ص105.

المطلب الثالث: شروط ومبادئ الديمقراطية التشاركية.

أولا: شروط الديمقراطية التشاركية.

ان تطبيق الديمقراطية التشاركية في نظام معين أو مجتمع ما يتطلب ذلك ضرورة توفر مجموعة من الشروط والتي تمكن من بناء أرضية صالحة لتحقيق اهداف الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال أهم النقاط التالية:

- وجود مجتمع مدني مهيكل ومنظم ومستقل في التمثيل، بحيث ان مؤسسات المجتمع المدني تكتسب قوتها كونها مجموعة مؤسسات مستقلة تستطيع إيجاد مناخ لتعاون والمشاركة بفعالية من خلال الأدوار التي يؤديها في إطار الواقع المحلي والمجتمعي.
- الاعلام المستقل والمتنوع للمواطنين حتى يمكنهم من الاطلاع على الشؤون العمومية ويسمح لهم بتكوين آراء حول القضايا المطروحة.
- توفير وسائل اتصال دائمة وفعالة تمكنهم من المشاركة وايصال الآراء، الى جانب الوسائل المكتوبة الأخرى كإشهار المداولات وقرارات البلدية لتمكين المواطنين من حق الاطلاع والحصول على المعلومة.
- وضع إطار قانوني يرتكز على ضرورة اشراك المواطنين في المناقشة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق:

✓ الزامية الهيئات المنتخبة بالأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات المواطنين، وفي حالة عدم إمكانية ذلك يجب تبرير وتعليل رفضها حتى يكون للمشاركة أثر فعال.

✓ تنويع طرق الرقابة الشعبية على مستوى تنفيذ القرارات بالإضافة الى مراقبة المشاريع التي تصدر عن المجالس المنتخبة المحلية في إطار تسيير الشأن المحلي.

✓ الزامية أن تكون القرارات الجماعات المحلية محل حوار ونقاش عام مسبق.

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح بأن شروط قيام الديمقراطية التشاركية تمثل الحجر الأساس لانطلاق مقاربة تشاركيه فعليه ،حيث تكون المشاركة من القاعدة تطبيقا لمبدأ "صناعة القرار من طرف الشعب" وذلك في اطار مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي.[1]

[1] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 29 – 30.

ثانيا: مبادئ الديمقراطية التشاركية.

تقوم الديمقراطية التشاركية على مجموعة من المبادئ الأساسية، منها ما تتشارك فيه مع الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي ومنها ما يشكل ميزة خاصة بها تتمثل في:

- ❖ ضرورة إقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الانسان.
- ❖ ضرورة تطوير وبناء دولة الحق والقانون التي تجعل الانسان وحاجاته الأساسية هي غاية الحكم والعدالة.
- ❖ تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة.
- ❖ العمل بمبدأ جعل المسائلة القانونية والمؤسساتية مرتبطة بالأساس بتقيم السلطة التنفيذية والهيئات التي تسند اليها اتخاذ القرارات المحلية بما يخدم حاجيات وانشغالات المواطنين.
- ❖ جعل المجتمع المدني حلقة الاتصال الأولى بين المواطنين والنظام السياسي.

وهناك من يحصر المبادئ العامة للديمقراطية التشاركية في المبادئ التالية:

- ✓ الحق في التعبير وحرية الرأي والوصول إلى المعلومة.
- ✓ تطبيق مبدأ المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون اقصاء.
- ✓ تقنين أدوات وآليات المشاركة لإرساء مقاربة تشاركية تفاعلية مع جميع الفئات المشاركة.
- ✓ ضمان مشاركة فعالة وحقيقية في كامل مراحل صنع القرار بدية من مرحلة الإنجاز وصولا إلى التنفيذ (تحديد الحاجيات، التخطيط، التنفيذ، التقييم).
- ✓ نشر ثقافة وقيم المواطنة وما تتضمنه من واجبات وحقوق إزاء الدولة وإزاء المجتمع حتى لا تطغى المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- ✓ ضرورة اعتماد آليات لتقيم مدى نجاح المقاربة التشاركية على المستوى المحلي بهدف تطويرها من خلال الاعتماد على مؤشرات ومقاييس التقييم الكمي والكيفي. [1]

ومن خلال عرض هذه المبادئ تكون الديمقراطية التشاركية قد وضعت نموذجا للعمل التشاركي وتنطلق من عمل مكمل لديمقراطية النيابية أو التمثيلية، نظرا للعجز الذي أصبحت تتسم به جميع المجلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[1] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 61.

المطلب الرابع: آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية.

أنتجت تجارب الديمقراطية التشاركية من خلال دول مختلفة ومتعددة واختلفت باختلاف البلدان وأغلب هذه الآليات تميزت بالطابع المحلي، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

✓ **مجالس الأحياء:**

حيث يكون لكل حي مجلس يجمع سكانه حول مختلف القضايا التي تهمهم ولها علاقة مباشرة معهم مثل (عمليات التنظيف، توزيع المياه، النقل، الصحة، التعليم،) تجتمع هذه المجالس للمناقشة والحوار والاقتراح وإعداد البرامج والمشاركة في اتخاذ القرارات مع السلطات المعنية أي تعتبر هذه المجالس همزة وصل وممثلة لسكان الحي أمام الإدارة المحلية.

✓ **مجالس الشباب:**

حيث توجد في العديد من البلدان على مستوى المحافظات وعلى المستوى الوطني مجالس للشباب كونه يمثل نسبة أعلى في السكان فهي تعمل للتواصل فيما بينها وابداء أراءهم ومشاكلهم بالإضافة إلى التعبير عن مطالبهم وحاجياتهم، ومجالس الشباب في مختلف البلدان خاصة الدول المتقدمة تعمل على خلق روح الابداع ومراكز لتفكير واكتشاف المواهب والخبرات في مختلف المجالات والمستويات.

✓ **ورشات العمل الفئوية:**

تتعلق أساسا بالمستفيدين من المرافق العمومية ويمثلون نخبة المجتمع حيث يجتمعون للمناقشة والحوار وإبداء أراءهم وتوصياتهم حول موضوعات علمية وعملية.[1]

✓ **الندوات العلمية:**

وتسمى أيضا ندوات الإجماع وقد عرفت في الدانمارك ثم انتشر استعمال هذه الآلية في باقي البلدان، وهي تتمثل في لقاء عدد من المواطنين للحوار والنقاش المباشر مع الخبراء بعد تحضير معمق وشامل لموضوع الندوة التي تنتهي بإصدار تقرير يتضمن قرارات أو توصيات اللجنة حول موضوع الندوة.

[1] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 30.

✓ **النقاش العام:**

وهو فتح نقاش عام حول موضوعات محلية أو جهوية أو وطنية حيث يتم فيها رصد أراء المواطنين حول برنامج أو موضوع معين واشراكهم في صنع السياسات العامة.

✓ **الشبكات المحلية للأنترنت:**

وهي مطبقة في أغلب دول العالم، بحيث تقوم العديد من المؤسسات السياسية والإدارات العمومية الوطنية والمحلية بإنشاء مواقع الكترونية وصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي خاصة بها، تعرض من خلالها برامجها وأنشطتها وتفتح المجال لتلقي الاقتراحات وآراء المواطنين. [1]

❖ **دعائم تفعيل آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية**

وعموما يمكن القول أن تفعيل مشاركة المواطن في صنع القرار في اطار الديمقراطية التشاركية يمكن تلخيصها الى أربع (4) درجات محددة بحسب أهميتها بشكل تصاعدي على النحو التالي:

✓ **المعلومة:**

حيث تضع الإدارة بشكل مسبق تحت تصرف المواطنين بصورة مباشرة لتسهيل اطلاعهم على المعلومات التي تهمهم، ولكي تكون المعلومات نافعة وفعالة يجب أن تتمحور حول مستلزمات التنمية.[2]

✓ **الاستشارة:**

تطلب الإدارة رأي المواطنين الذين يبدون اهتماما بمسألة اتخاذ القرار من دون أن تكون مرغمة على التقيد بها، ويعتمد اتساق الاستشارة بنسبة عالية على نوعية المعلومة المسبقة.

✓ **التشاور:**

تقترح الإدارة إطلاق حوار مع المواطنين وهي ملزمة باعتماد نتائجه عند اتخاذ القرارات ويمكن اعتبار التشاور كالتوفيق بين المصالح المتضاربة مثلا.

✓ **التعاون:** تطلب الإدارة مشاركة المواطنين انفسهم في عملية اتخاذ القرار ومن اجل التوصل الى التعاون فعلى صانعي القرار أن علاقة متينة مع المواطنين .[3]

---

[1] الأمين شريط، مرجع سابق، ص31.

[2] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص68.

[3] المرجع نفسه، ص 68.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

يعتبر موضوع التنمية المحلية من بين المواضيع الهامة التي تسعى العديد من الدول لتحقيقها، ولهذا فقد لقي اهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما يترتب عليها من النهوض بالمجتمعات والانتقال من مستوى الى مستوى أحسن، بالإضافة كونها السبيل للوصول الى تنمية وطنية شاملة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التنمية المحلية.

أولا: نشأة التنمية المحلية.

يرتبط مفهوم التنمية المحلية من الناحية التاريخية بوجود شؤون محلية رافقت تطور حياة الانسان في تجمعاته مع بني جنسه، وفق لتنظيم اجتماعي كانت بدايته الأسرة ثم القبيلة حيث انحصر مدلول التنمية المحلي في تلك الحقبة التاريخية في حدود ما تستدعيه متطلبات الحياة الطبيعية للمجموعات البشرية، اذ اقتصر مضمونها على تحقيق كل ما يحتاجه أفراد القبيلة من غذاء ولباس واستقرار أمني.[1]

مع مرور الوقت تطور الفكر الإنساني على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مما أدى الى توسع وتطور المفهوم وصولا الى مرحلة ستينيات القرن الماضي، حيث بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تزايد اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على أغلب اقتصاديات دول العالم.

وقد مر تطور مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما:

1 – مرحلة النضال.

2– مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال.[2]

وعرف تطور مفهوم التنمية المحلية تطورا كبيرا وسريعا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل من المفهوم الضيق الهادف الى رفع وتيرة النمو الاقتصادي الى مفهوم أوسع والذي يهدف الى الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم.

---

[1] جمال حلاوة، صالح علي، مدخل الى علم التنمية؛ عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص 23.

[2] Jean Yves Gouttebel ,Stratégie de Développement Teirtonial , Paris, Edition Economica,2003,p91.

كان أول ظهور فعلي لمفهوم للتنمية المحلية في فرنسا كرد فعل للقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من عداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة وضواحيها وحتى داخل العاصمة نفسها وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية، وأخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز على القبول والاعتراف من طرف الهيئات الحكومية والمؤسسات منها مندوبية التراب والعمل الجهوي الفرنسية التي أقرت في مخطط 1984 – 1988 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية .[1]

وأصبح موضوع التنمية المحلية يحتل مركزا مهما بين المواضيع في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، حيث اعتبرتها محور الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود الى حالة التقدم والقوة والسير في طريق النمو وتلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين، باعتبارها أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة.

أخذ مفهوم التنمية المحلية بالتطور التدريجي من خلال أهم المدارس الفكرية والنظريات والمقاربات التي من خلالها أدت الى توضيح بعض المفاهيم وأهم الجوانب التي تعنى بها التنمية بشكل عام[2]

ثانيا: تعريف التنمية المحلية.

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم وذلك نتيجة تطور مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز جانب معين بل أصبح يشكل عملية متعددة الجوانب والأبعاد ويهدف الى احداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

قبل التطرق الى تعريف التنمية المحلية سيتم التطرق أولا لتعريف التنمية بشكل عام حيث هناك تعريفات عديدة للتنمية وتختلف من باحث لأخر.

---

[1] خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه . (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، سنة 2011)، ص5.

[2] يوسف سلاوي، "مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري"، أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، فرع القانون العام، سنة2017)، ص10.

1 – تعريف التنمية:

– **لغة:** هي النمو والزيادة أي ارتفاع الشيء من مكان إلى مكان أعلى، وفي جانب المال تعني الزيادة والكثرة.

مصطلح التنمية في اللغة الإنجليزية (**Développement**) مشتق من الفعل(**To Développe**) بمعنى يوسع وينمي ويدل مصطلح التنمية في اللغة الإنجليزية إلى التغيير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام أخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي.

– **إصطلاحا:** ويقصد بالتنمية هي العملية التي بمقتضاها يحدث الانتقال من حالة التخلف الى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في هيكل النظام .[1]

عرفت الأمم المتحدة عام 1956 التنمية بأنها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية" .

لهذا أقرت نفس المؤسسة عام 1986 تعريف أخر ضمن اعلان الحق في التنمية، حيث عرفت التنمية "بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية، تهدف الى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل أفراد المجتمع."[2]

2 – تعريف التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية عملية يمكن من بوسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من منظور تحسين نوعية الحياة للأفراد في أي مستوى من المستويات.

لقد حضي مفهوم التنمية المحلية إهتمام كبيرا من قبل الباحثين والمختصين في الشؤون المحلية، ومن هنا سنتطرق الى تحديد تعريف التنمية المحلية.

[1] يمينة طالبي، "الدور التنموي للجماعات المحلية"، مذكرة ماستر. (جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العوم السياسية،2015)، ص38.

[2] إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية؛ لبنان: دار المنهل، 2009، ص 136.

– عرف المفكر Bruno Jean "بانها تنمية منطقة جغرافية ذات حدود تحتوي على موارد اقتصادية وبشرية واجتماعية من أجل تلبية حاجيات المواطنين" .[1]

– تعريف الأمم المتحدة لتنمية المحلية: "بأنها مجموعة المداخيل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي، باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير".

وفي سنة 1956 جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة بأن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشة للمواطن .[2]

– يعرف الدكتور أحمد رشيد بأن التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج الحكومية التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه على المستوى المحلي، تهدف الى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات من خلال تحسين نظام توزيع الدخل. [3]

تعرف التنمية المحلية بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات المجتمع المحلي، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطن بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الكومي وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع .[4]

كتعريف إجرائي لتنمية المحلية يمكن القول بأنها هي مجموعة الخطط والبرامج التي من خلالها يمكن توحيد جهود المواطن المحلي والجهات الحكومية الرسمية من اجل احداث تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية وتلبية متطلبات المواطن على المستوى المحلي.

---

[1] كريمة بلقاسمي، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مذكرة ماستر. (جامعة ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016) ،ص14.

[2] عبد الحميد رشوان، التنمية؛ الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،2009، ص 199.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية؛ القاهرة: المكتبة الجامعية، 2002، ص 16.

[4] نور الدين يوسفي، "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009)، ص 48.

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية.

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات نتيجة لأسباب عديدة ومترابطة، بينما لم تلقى الاهتمام الكافي على مستوى التطبيقي في بعض المجتمعات المحلية وقد أدى نقص الاهتمام بأهمية التنمية المحلية الى ظهور مشكلات عديدة أدت الى إخلال بالعملية التنموية، وأثرت على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد للتنمية المحلية بما يلي:

1. أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة تتمثل في زيادة الوعي العام وضرورة الإسراع في وتيرة التنمية المحلية والنهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع المحلي.
2. توجيه وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري والانفتاح والتفاعل الثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير تحقيق العدالة والمساواة والتوازن في المشاريع التنموية.
3. عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث المختصة بالتنمية المحلية، وتحديد بعض التوصيات والحلول للمشكلات المتصلة بالتنمية المحلية.
4. تدريس بعض المقاييس المرتبطة بالتنمية المحلية في المعاهد والجامعات.
5. تغيير التقسيمات الإدارية بشكل يتفق مع التوجهات الرسمية والشعبية نحو التنمية المحلية.
6. وضع الخطط التنموية على المستوى الوطني والمحلي من خلال المشاركة الرسمية للقطاع العام والقطاع الخاص .[1]

[1] عبد الحافظ نائل، إدارة التنمية– الأسس، النظريات، التطبيقات؛ الأردن: دار زهران لنشر، 2010، ص 152.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المحلية.

أولا: خصائص التنمية المحلية.

للتنمية المحلية جملة من الخصائص نذكر منها:

✓ **التنمية المحلية عملية مقصودة ومخططة،** تهدف لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين عبر مجموعة من الخطط والبرامج وفق سلم زمني محدد.

✓ **التنمية المحلية عملية ضرورية للتغيير المنظم،** باعتبارها الطريقة الصحيحة التي توفر البديل المهيكل في جميع المجالات وعلى رأسها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذا ترقية القدرات والسلوكيات الإنسانية.

✓ **التنمية المحلية عملية إدارية واعية** تتطلب إرادة جماعية شعبية وهي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي درجة من الوعي والشعور من قبل المجتمع المدني ككل (المحلي والوطني).

✓ **الشمولية:** بمعنى أن التنمية متكاملة يجب أن تشمل برامجها كافة المجالات لتغطية احتياجات المجتمع الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعلمية...وتشمل جميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار دون تمييز بين عرق أو لون.

✓ **التوازن:** لا يعني التوازن اهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية وذلك عن طريق تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، كما يتناول التوازن دور المجهودات الغير حكومية.

✓ **التنسيق:** إلى جانب خاصية الشمول والتوازن، فان ذلك يتطلب نوعا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج وتحديد الأدوار وترقيتها على ضوء وضع أهداف عالية التنمية ولتكون النتائج أفضل وبأقل المجهودات.

✓ **التعاون والتفاعل الإيجابي:** ويتمثل ذلك في أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع والحياة الاجتماعية، سواء كان أجهزة حكومية أو غير حكومية ويكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض وليس سلبا لإعاقة بعضها .[1]

[1] فؤاد غضبان، التنمية المحلية (ممارسات وفاعلون)؛ عمان: دار الصفاء لنشر والتوزيع،2015، ص31.

حيث أن عملية التنمية المحلية تتطلب التخطيط واستراتيجية واضحة وشاملة تمس جميع المجالات وتتطلب خلق التوازن بين الأقاليم، ولنجاح عملية التنمية يجب التنسيق و التعاون بين مختلف فواعل الدولة الرسمية وغير الرسمية لضمان نتائج أفضل في جميع المجالات .

ثانيا: أهداف التنمية المحلية.

تختلف أهداف التنمية المحلية عن الأهداف العامة لدولة، فالهدف العام لتنمية يهدف إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات، في حين تتمثل أهداف التنمية فيما يلي:

- ✓ تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية.
- ✓ القضاء على كل أشكال الفقر والتخلف، وذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع المحلية مما يخفض من معدل البطالة ويرفع القدرة الشرائية للمواطن.
- ✓ توسيع المرافق العمومية خاصة الهياكل التربوية في مختلف البلديات والتجمعات السكانية، وفك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحوى الانفتاح والتحضر تدريجيا.
- ✓ تغطية مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها وعدم تمركزها في مناطق العاصمة او في مراكز الجذب السكاني.
- ✓ زيادة التعاون والمشاركة الفعالة بين السكان والسلطات المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة الإحساس بالمسؤولية والمشاركة الفعالة.
- ✓ زيادة القدرات والموارد المالية للجماعات المحلية مما يساهم في تعزيز قدراتها وتدعيم استقلالها.
- ✓ جذب الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة للمناطق النائية، وتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير هذه المناطق وإعطاء الفرص لأبناء المنطقة. [1]
- ✓ ادخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف المادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية.
- ✓ توفير الأمن والرقابة وتحقيق مبدأ العدالة بين أفراد المجتمع، وإعطاء الفرصة لكل الفئات والشرائح لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج وبالتالي يتم دعم الاقتصاد المحلي والوطني .[2]

[1] فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص 44.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

بالإضافة الى هذه الأهداف هناك من يصنف أهداف التنمية المحلية الى ثلاث أصناف رئيسية نذكرها بإيجاز:

الصنف الأول: الأهداف الاجتماعية.

يمكن حصر هذه الأهداف في فكرة أساسية وهي:

– تتمثل الأهداف الاجتماعية للتنمية المحلية في التجاوب بين الجهاز المركزي والقطاعات العمومية، بالإضافة الى تخفيف آثار العزلة عن هذه المناطق وتحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرقي للأفراد المجتمع المحلي، والعمل على تحسين الأوضاع التي تمس كل القطاعات والمجالات.

الصنف الثاني: الأهداف الاقتصادية.

تنصب هذه الأهداف في هدف رئيسي هو أن التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي تهدف الى قيام اقتصاد محلي متعدد الأطراف ومفتوح، بالإضافة الى الزيادة في النمو الاقتصادي والزيادة في الإنتاج، ورفع مستوى الدخل ومتوسط دخل الفرد وتفعيل الاستثمارات عن طريق تشجيع النشاط الاقتصادي الذي يهدف الى تحقيق الرفاه لكل أفراد المجتمع.

الصنف الثالث: الأهداف البيئية.

إن هدف التنمية المحلية على الصعيد البيئي هو حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، حيث تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية فهي تسعى الى نظام الحماية الكافي للطبيعة .[1]

مما سبق يمكن استنتاج الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسيين هما:

✓تحقيق حاجيات المجتمع باختلاف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة الى تحسين نوعية المعيشة للسكان.

✓استغلال كل الموارد الممكنة بما فيها العنصر البشري، وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية حقيقية واقلاع تنموي محلي .[2]

[1] عبد الناصر بوعروري،" إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، مذكرة ماستر. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، 2015)، ص 24-26

[2] فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص31.

المطلب الثالث: مبادئ ومقومات التنمية المحلية.

أولا: مبادئ التنمية المحلية.

تقوم التنمية المحلية على مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

1-مشاركة أفراد المجتمع المحلي:

إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر من أهم مبادئ التنمية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال الاشراك الفعلي للمواطن في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية، وذلك نتيجة اقتناع وإيمان الافراد بالتغيير وبالتالي ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشاريع التنموية.

ومما سبق يتضح بأن مشاركة أفراد المجتمع في إحداث التنمية المحلية يشكل القاعدة الأساسية التي يجب أن تبنى عليها جميع الخطط والبرامج والسياسات التنموية للقضاء على ضعف استجابة الأفراد للمشاريع التنمية المحلية.

2-توافق الجهود التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع.

حيث يجب أن تكون الأولوية للمشاريع التي تهم الأفراد مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، كون إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشاريع والبرامج التنموية.

وبالتالي يتضح بأن كسب ثقة المواطن من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع يشكل مبدأ جوهري في العملية التنموية.

3 – **تكامل المشاريع والخطط التنموية:** يعني ذلك أن لا تنفصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها البعض، ويعني هذا أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كل المشاكل التي يعني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة .[1]

[1] محمد خموش، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية – دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة –"، أطروحة دكتوراه.(جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011)،ص102.

فالتكامل في المشاريع التنموية له الكثير من الفوائد خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية، ذلك أن إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتى الموظفين بطريقة منظمة تحقق التكامل بين الخطط والبرامج، وهذ يوفر الكثير من الجهد والوقت والمال ويقضي على العديد من العوائق خاصة تلك غير المتوقع منها.

4 – الإعتماد على الموارد المحلية المتاحة.

يقصد بالموارد المحلية المتاحة، وهي كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي حيث تعد هذه الطاقات قاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشاريع، وبالتالي تبرز هذه الفائدة أكثر في التخطيط والتنفيذ.

5 – ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي.

تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية في المجتمع فقط وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء التشجيع المادي أو في مجال لخبرة الفنية والتقنية عند التخطيط أو تنفيذ المشاريع التنموية، وذلك من خلال إعداد الفنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة.
بالإضافة إلى توفير الأمور التي يصعب على الموارد المحلية تغطيتها، حيث وإن كان توظيف الموارد المحلية المتاحة مهما فإنها تبقى دائما بحاجة لدعم السلطات العمومية من أجل تفعيل التنمية المحلية.

6 – الإسراع بالنتائج المادية الملموسة.

وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض القائمين على ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على خدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشاريع الاقتصادية ذات العائد السريع، التي تلبي حاجات ضرورية بالنسبة للمواطن المحلي، وفي المقابل الابتعاد قدر الإمكان في المراحل الأولى من التنمية المحلية عن المشاريع طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل .[1]

[1] محمد خموش، مرجع سابق، ص 103 ص 105 .

بالتالي يتعين على القائمين بعملية التخطيط للتنمية المحلية أن يأخذوا هذا الجانب بعين الاعتبار نظرا لأهميته في نجاح المشاريع التنموية المبرمجة.

7 – توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع.

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيا في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين الأفراد أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشاريع التنموية كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشاريع، اذ تم حسن استغلالها والأخذ بيها عند التخطيط وإنجاز أي مشروع حيث تلعب هذه الخصوصيات الثقافية ولاجتماعية دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية، وبالتالي من الضروري مراعاة هذا الجانب عند وضع الخطط التنموية من خلال تكيفها مع الثقافة السائدة في المجتمع.

8 – التقويم.

يعتبر التقويم من أهم القواعد الأساسية لتنمية المحلية لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطط التنموية ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما سيهل ويسارع في عملية المراجعة وتدارك الأخطاء والعمل الفوري على حلها، حيث يعتبر التقويم المرآة العاكسة بالنسبة للتنمية المحلية والتي تمكن للقائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقية من جراء عملية التنفيذ الميداني والتعرف على مواطن الخلل والعمل على إصلاحها وتفاديها في المستقبل.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن نجاح عملية التنمية المحلية يتطلب توافر جملة من القواعد التي تشكل حلقة مترابطة ومتكاملة بداية من إشراك المواطن في عملية التنمية المحلية إضافة الى توظيف القيم والتصورات الخاصة بكل مجتمع محلي، وضرورة مساعدة الجهات الحكومية وتقديم الدعم لهذه البرامج والخطط وصولا الى مرحلة التقويم التي تشكل القاعدة النهائية لتقيم مدى نجاح أو فشل التنمية المحلية. [1]

[1] يمينة مزراق، "الجماعات المحلي ودورها في تعزيز الديمقراطية التشاركية المعاصرة في عملية التنمية المحلية"، مجلة المفكر، عدد خاص (فيفري 2020)، 2020،ص 310.

ثانيا: مقومات التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية عملية جوهرية في الارتقاء بجميع الجوانب التي تمس المواطن بالدرجة الأولى، فهي تقوم على مجموعة من المقومات كونها قاعدة أساسية تنطلق منها وتساعدها في تحقيق أهداف برامج التنمية المحلية، ومن بين هذه المقومات نذكر أهمها:

1) المقومات المالية:

يعتبر العنصر المالي عاملا مهما في تحقيق التنمية المحلية، ، بحيث أن نجاح الجماعات المحلية في أداء واجبها خاصة الجانب التنموي الذي يعد مؤشرا مهم في تحقيق الرضى للمواطن من ناحية توفير الخدمات، وهنا يتوقف هذا الجانب على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي أنها كلما زادت وتوفرت مصادر التمويل للجهات المحلية كلما أدى الى الإسراع في وتيرة التنمية و التوسع أكثر في انشاء مرافق تنموية أخرى، دون اللجوء الى الجهات المركزية للحصول على الإعانات المالية بالإضافة إلى التخطيط المالي الجيد مما يساعد على تحقيق التنمية من خلال توفر نظام محاسبي كفء وتحليل مالي سليم وموازنة مالية محلية دقيقة.

2) المقومات البشرية:

إن العنصر البشري من أهم عناصر ومورد في العملية الإنتاجية بالإضافة كونه عامل أساسي في نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام باعتباره المحرك الأساسي للإدارة المشاريع التنموية بداية بالتخطيط والتنفيذ والتقييم واقتراح الحلول المناسبة في الوقت المناسب.

يمكن النظر إلى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين: الأولى هي أن العنصر البشري غاية أو هدف للتنمية والثانية كونه وسيلة لتحقيق التنمية .[1]

3) المقومات التنظيمية (الإدارية):

تتطلب التنمية المحلية الناجحة التي تتمثل في وجود إدارة محلية تسند اليها مهمة إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، بحيث تقوم بربط المستويات التنموية ببعضها البعض ضمن إطار نظام موحد وفتوح بالإضافة إلى توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 25.

تتمثل المقومات التنظيمية في ووجود نظام وحدات محلية الى جوار إدارة مركزية تهتم بالتخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وتركيزها على الاعمال الإدارية المهمة ،وذلك عن طريق استخدام أساليب إدارية مختلفة مع مراعاة جميع الظروف والعوامل والخصوصيات المحلية مما يرفع كفاءة العمل .[1]

المطلب الخامس: مجالات وأبعاد التنمية المحلية.

أولا: مجالات التنمية المحلية.

تتعدد مجلات التنمية المحلية بداية من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي وصولا الى المجال الاجتماعي والإداري.

1-المجال الاقتصادي "التنمية الاقتصادية".

يمكن الاعتبار بأن التنمية الاقتصادية تشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات المستمرة، بالإضافة إلى تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد.

2- المجال السياسي "التنمية السياسية".

هي تحقيق استقرار النظام السياسي والذي يتم بالمشاركة الشعبية المتمثلة في حق المواطن في اختيار ممثليهم لتولي السلطة باختيار أعضاء البرلمان والمجالس الشعبية البلدية والولائية .[2]

كما تهدف التنمية السياسية الى ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار بالإضافة الى زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وهذا ما يساهم في دعم مسيرة التنمية السياسية، كما أن هذه العملية تساعد على المشاركة في اقتراح المشاريع التنموية التي تحقق التنمية المحلية .[3]

---

[1] فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص 44.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية؛ الإسكندرية: دار الجامعة، 2001، ص 19.

[3] عائشة عباس، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر، كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 23.

3- المجال الاجتماعي "التنمية الاجتماعية".

الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هو تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد الإقليم مثل الصحة والتعليم بالإضافة الى ضمان مبدأ الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار بكل شفافية.

4- المجال الإداري "التنمية الإدارية".

تتحقق التنمية الإدارية بتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهاراتها وقدراتها في حل المشاكل وتطوير سلوكها.

وتتمثل التنمية الإدارية أساسيا في تطوير الوسائل والأساليب الإدارية وتختص بعمليات تطوير الأداء الإداري للأجهزة الإدارية وتحدد الاليات والأساليب التي تؤدي الى تطوير القدرات الإدارية.

بالتالي فإنها تساهم في تحقيق التنمية من خلال تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين وتسهيل معاملاتهم وتلبية مطالبهم وشؤونهم الإدارية. [1]

[1] وهيبة بن ناصر، "التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية"، مجلة البحوث والدراسات السياسية والقانونية، العدد 06، 2013، ص 97.

ثانيا: أبعاد التنمية المحلية.

- **البعد الاقتصادي:**

تسعى التنمية المحلية في بعدها الاقتصادي إلى رفع مستوى القطاعات الاقتصادية عن طريق تشجيع النشاطات الصناعية والزراعية والحرفية ودمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، سعيا منها للتخلص من البطالة، ورفع مستوى المعيشة للأفراد وبناء الهياكل القاعدية المحلية التي من شأنها دفع عجلة الاستثمار المحلي في مختلف القطاعات بهدف تطوير القطاع الاقتصادي للدولة.

- **البعد الاجتماعي:**

يتم التركيز في هذا البعد على نشر قيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرارات، وكذا توفير الخدمات الاجتماعية ومكافحة الفقر، لذلك فان مراعاة الجانب الاجتماعي في العملية التنموية كعنصر لتحقيق التنمية المحلية من أجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع.

- **البعد البيئي:**

يقوم البعد البيئي للتنمية المحلية على اتباع سياسات مختلفة من شأنها الحفاظ على المحيط الحيوي المحلي، من خلال وضع حدود أمام الاستهلاك الغير عقلاني و تنظيم النمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والحفاظ على الطبيعة من التلوث.[1]

[1] فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص 41- 42.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من خلال دراسة الفصل الأول أن الديمقراطية التشاركية جاءت كشكل جديد للممارسة الفعلية للديمقراطية من خلال بعث نسق جديد ومفتوح لتجاوز مخلفات وآثار الديمقراطية التمثيلية التي أثبتت عجزها على مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في السنوات الأخيرة حيث تقوم الديمقراطية التشاركية على تعزيز مشاركة المواطن وإعطائه فرصة لطرح البدائل فيما يخص القرارات التي لها علاقة مباشرة بمطالبه ومشاكله، وللديمقراطية دور هام في تقريب العلاقة بين المواطن والإدارة.

قد تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بمفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ودراسة أهم الأطر المرتبطة بهم، وبما أن الديمقراطية التشاركية تغير في نسق الممارسة ونجد في الطرف الأخر أن التنمية المحلية هي تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال العمل على تطويرها والارتقاء بها.

تم التوصل في نهاية الفصل الأول إلى جملة من النتائج نذكر أهما:

1. إن الديمقراطية التشاركية كمشروع لن تتجسد الا إذا قامت على دعائم ومبادئ تهدف الى مشاركة ومساهمة المواطن المحلي في صنع القرارات المحلية.
2. تمثل الديمقراطية التشاركية أسلوب حديث فرضته مجموعة من العوامل المرتبطة أساسا بتوقف مسار التنمية المحلية.
3. إن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية هي أنها تتحقق بالمشاركة وبتضافر جهود جميع الفاعلين في التنمية، وهذا ما يشكل نقطة إشتراك بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية
4. لتحقيق الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية يستوجب الاعتماد والعمل بأهم مستويات من خلال الحرف ميم هي:
   - ✓ مشاركة.
   - ✓ مبادرة.
   - ✓ مرافقة.
   - ✓ مراقبة.
   - ✓ مساءلة.

الفصـــل الثـــاني

الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر

عرف موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر توجها جديدا من خلال التركيز أكثر على اشراك أكبر عدد من الفواعل في التنمية المحلية، والعمل على إنشاء علاقة تعاونية بين الجهات الرسمية والغير رسمية على المستوى المحلي، بهدف ادماج المواطن في الحياة السياسية وإشراكه في صناعة القرار وتجسيد البرامج ومتابعة المشاريع التنموية المحلية.

إن الجزائر وغيرها من دول العالم تبنت مفهوم الديمقراطية التشاركية بسبب الفشل أو النقص الذي اكتنف مسار التنمية المحلية في الجزائر، إنه وبعد الإصلاحات التي خاضتها الجزائر وخاصة الإصلاحات السياسية والإدارية سنة 2011 والتي تزامن معها وفي نفس الفترة ثورات بعض الدول العربية بما أصطلح عليه بثورات الربيع العربي.

لقد عرفت هذه الإصلاحات خطوات تدريجية نحو تعزيز وتفعيل الديمقراطية التشاركية نظرا لدورها الفعال في تكريس التنمية المحلية وبناء دولة القانون التي لا تتحقق إلا بإشراك المواطن في تسيير شؤونه وجعله فاعلا رئيسيا في نجاح المشاريع التنموية المحلية.

وسيتم تقسيم هذا الفصل الى **ثلاث مباحث:**

المبحث الأول: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية ودورها في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: تقيم دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المطلب الأول: تطور مفهوم الديمقراطية التشاركية عبر الدساتير الجزائرية.

عمدت الجزائر كغيرها من دول العالم إلى وضع سياسات عامة وقوانين تواكب المستجدات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذه التطورات جعلت الجزائر تنخرط في المسار الديمقراطي حيث عملت على إقرارها في دساتيرها وقوانينها ويظهر هذا جليا في المواد التي أدرجت ضمن نصوص الدساتير المتعاقبة وخاصة تلك التي صدرت في عهد التعددية الحزبية وصولا الى التعديل الدستوري سنة 2016 الذي نص صراحة لمفهوم الديمقراطية التشاركية لأول مرة في الدساتير الجزائرية.

في استعراض سريع ومختصر للدساتير الجزائرية نجد أنه كانت البداية مع دستور 1963 الذي وضع حجر الأساس لمبدأ المشاركة وذلك في مضمون الفقرة التاسعة من ديباجته "... التعجيل بترقية المرأة قصد اشراكها في تدبير الشؤون العمومية..."، كما نصت المادتين 19 و20 منه على إقرار مبدأ مشاركة المواطنين، حيث تضمنت المادة 19 على "حق المواطن وحريته في تأسيس الجمعيات والاجتماع، أما المادة 20 فقد أقرت بشكل واضح وصريح بالحق النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات على ألا يمس ذلك باستقلال الأمة وسلامة الأراضي، والوحدة الوطنية وبنظام الأحادية.

يتضح من خلال هذه المادتين السابقتين أن دستور 1963 أقر "مبدأ المشاركة" باعتباره أول دستور للدولة الجزائرية.[1]

أما في دستور 1976 قد نصت الفقرة الرابعة من ديباجته على " مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية تعد من دعائم الدولة الجزائرية المستعيدة لكامل سيادتها "، كما جاءت المادتين 27 و34 مدعمة لمبدأ المشاركة، اذ نصت المادة 27 على:" إن المساهمة النشطة للشعب في التسيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي تسيير الإدارة ومراقبة الدولة هي صورة تفرضها الدولة ". [2]

أما المادة 34 فقد أقرت بأنه " يستند تنظيم الدولة الى مبدأ اللامركزية القائم على ديمقراطية المؤسسات والمشاركة الفعلية للجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية ". [3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، الجريدة الرسمية، عدد 64، الصادرة في 10 سبتمبر 1963، 5

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، صادر بموجب الأمر رقم، 76 /97، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية، عدد 94 سنة 1976، ص 1300.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، ص1331.

يعتبر دستور 1989 دستور فارق أحدث نقلة نوعية وتحول بموجبه من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية، كما مهد لإصلاح الإدارة الجزائرية وإقرار الإصلاحات السياسية، لقد كرس دستور 1989 مبدأ المشاركة على نحو أفضل وأرقى، إذ تم التأكيد على اعتبار كل من البلدية والولاية بمثابة القاعدة الأساسية للتنظيم الإداري والفضاء المناسب لمشاركة المواطنين، وهذا ما تضمنته المادة 14 حيث" تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، والمجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب السلطات العمومية"

نصت المادة 15 على أن " الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية. وأن البلدية هي الجماعة القاعدية "، كما تنص المادة 16 على " يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ".[1]

أما دستور 1996 فقد أشار في ديباجته إلى أهم الأسباب والأهداف التي أدت الى ظهوره وذكر منها على الخصوص " مشاركة الفرد الجزائري في تسيير الشأن العام تحقيقا للعدالة والمساواة"، وعموما تضمن دستور 1996 نفس المواد والقوانين التي تضمنها دستور 1989 منوها بمبدأ الديمقراطية والمشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العمومية والاختلاف فقط في أرقام المواد، بحيث نجده ساهم في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة .[2]

في دستور 2016 عمد المشرع الجزائري الى توسيع دائرة التشاور من خلال وضع مؤسسات استشارية جديدة لدى السلطة التنفيذية مثل المجلس الإسلامي الأعلى والمجل الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس وطني لحقوق الانسان، ومجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات. [3]

أقر نص التعديل الدستوري 2016 بصريح العبارة على تشجيع الديمقراطية التشاركية وهذا ما يتضح عند قراءة نص المادة 15 والتي مفادها " تشجيع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89 / 18، مؤرخ في 28 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، عدد 09، صادرة بتاريخ 01 مارس 1989، ص237.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 69 / 438، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية، عدد76، صادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996، ص 10.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16/ 01، مؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد14، صادرة بتاريخ 07 مارس 2016، ص 08.

الجماعات المحلية "، كما أكدت نفس الفقرة على "أن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية ".

واعتبرت المادة 16 أن البلدية هي " الجماعة القاعدية " مما يجعل منها أساس لنظام اللامركزي، أما المادة 17 منه اعتبرت أن" المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ".[1]

يركز النمط التشاركي على توسيع ميادين المشاركة وأسلوب التشاور بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة من أجل حكامة عمومية محلية رشيدة ومشاركة مواطنية قوية، التي من شأنها أن تضمن نجاعة النشاط العمومي وتعزيز الثقة بين المواطن والمسؤول المحلي بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقية الخدمات المقدمة له بالإضافة الى المساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية المحلية. [2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الدساتير الجزائرية قد أرست جملة من المبادئ المؤسسة لمبدأ المشاركة الشعبية، سواء في دساتير الأحادية الحزبية أو التعددية الحزبية، الا أن دستور 2016 يعتبر محطة أساسية، ونقلة نوعية في مسار ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال تصريح المشرع الجزائري على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية، من أجل الاسهام بفعالية في دفع عجلة التنمية المحلية، وذلك عن طريق توسيع مشاركة المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في تدبير وتسيير الشؤون العمومية المحلية.

[1] مريم لعشاب، "التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، مجلة البحوث والدراسات السياسية، جامعة البليدة2، العدد 11، سنة 2017، ص 204.

[2] عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد16، جانفي 2017، ص 77.

المطلب الثاني: التأسيس القانوني للديمقراطية التشاركية في ظل قانون الجماعات المحلية (قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12).

1-الديمقراطية التشاركية في ظل قانون البلدية 10/11.

خصص المشرع الجزائري في قانون 10/11 المنظم للبلدية كهيئة إقليمية لامركزية من خلال إصلاحه لقانون البلدية في الباب الثالث منه على مبدأ مشاركة المواطنين في تسير شؤون البلدية، وذلك من أجل تفعيل دور المواطن في التسيير المحلي وتجسد ذلك من المادة 11 الى غاية المادة 14 وما يلاحظ عن هذا القانون أنه جاء صريحا ومعبرا عن حق المواكن في المشاركة.[1]

كما نصت المادة 11 من قانون البلدية 10/11 على حق الاعلام الإداري، وعلانية التصرفات الإدارية لإشراك المواطن في مناقشتها، وعليه فالمجلس الشعبي البلدي لا يعمل في إطار السرية بل يعمل في إطار الشفافية ليعلم المواطنين بكل المسائل المتعلقة بتنمية البلدية، حتى يمارس المواطنون الرقابة الشعبية على مداولات المجلس البلدي.

أما المادة 12 من قانون البلدية الجديد تنص على" قصد تحقيق أهداف الديمقراطية التشاركية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف الى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. [2]

كما تنص المادة 13 من قانون البلدية الجديد تشجيع صريح لمنظمات المجتمع المدني للقيام بمهام صيانة مشروعات الخدمات ذات الصلة بالوحدات المحلية، مع إمكانية استعانة البلدية بخبراء في هذا المجال، وفي نفس السياق نصت المادة 14 من القانون السابق على حق كل شخص في الاطلاع على مداولات ومستخرجات الصادرة عن المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية المتعلقة بالشأن العام وموضوع التنمية المحلية. [3]

---

[1] أمين البار، إيمان دني، "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية2011 "، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، عدد خاص، فيفري 2020، ص71.

[2] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية؛ الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص164.

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 10/11، مؤرخ في 22جوان 2011، المتضمن قانون بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد37، الصادرة في 03 جويلية 2011 ، ص 08.

يعتبر قانون البلدية 11-10 قاعدة أساسية لتحقيق التنمية المحلية ومن ثم التنمية الشاملة، حيث اعتمد في تحقيق ذلك على دعم الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية من خلال أساسين هما:

أ- اشراك المواطن في الحياة السياسية المحلية من خلال فتح الباب أمامه للمساهمة في صنع القرار المحلي بالإضافة إلى إعمال مبدأ المتابعة والرقابة.

ب – اعتماد الشفافية والعلانية لكي تكون كل النشاطات والقرارات المتخذة من جانب الهيئات والمجالس المحلية في متناول المواطن.

في إطار اعلام المواطنين بما يدور في البلدية وعلى سبيل ممارسة الرقابة الشعبية على أداء المجالس الشعبية، نص القانون على آلية الاعلام الإداري وتتمثل في تقديم المجالس الشعبية تقرير أو عرضا سنويا عن نشاطها أمام المواطنين. [1]

الملاحظ من خلال المواد سابقة الذكر أن الاستشارة تعد آلية جديدة للمشاركة لكنها تبقى اختيارية وغير إلزامية، نظرا لاستعمال المشرع لفظ "يمكن" وما يفهم على أن الإستشارة تبقى أمرا اختياريا بيد رئيس المجلس الشعبي البلدي وتقتصر على أصحاب الخبرة والتجربة.

وعليه يمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة لتحقيق التنمية المحلية ترتكز عن طريق تكاثف وتضافر الجهود عبر عملية تعبئة وتنظيم مجهود أفراد المجتمع وتوجيهها للعمل المشترك مع السلطات العمومية والمجالس المحلية، حسب قانون البلدية الجديد 11-10 بأساليب ديمقراطية تهدف لتحقيق تنمية محلية متكاملة والنهوض بالمستوى المعيشي للمواطن.

2- الديمقراطية التشاركية في ظل قانون الولاية 07/12.

على خلاف قانون البلدية رقم 10/11، فان المشرع في قانون الولاية رقم 12/07 أسس بشكل واضح لمبدأ المشاركة وذلك بالنظر الى مكانة المجلس الشعبي الولائي، الذي يعتبر الإطار الثاني الذي يعبر فيه الشعب عن أرادته عن طريق منتخبيه، كما يمثل المجلس الشعبي الولائي قاعدة اللامركزية الإدارية وهذا ما نصت عليه المادة 01 من قانون الولاية 12/07 بأن " الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة ". [2]

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 164.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12، المؤرخ في 21فيفري2012، المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، عدد12 صادرة في 29فيفري2012، ص 10، ص12.

وفي ظل قانون 12/07 المتعلق بالولاية نجد أن المشرع أقر على بمبدأ المشاركة من خلال المواد 13، 18 ،32، 36 منه، بحيث شدّد في كل مرة على ضرورة إعلام الجمهور بنشر الإعلانات وذلك بموجب المادة18 والتي تنص على " يلصق مستخلص مداولة المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الالصاق المخصص لإعلام الجمهور ولاسيما الالكترونية منها".

أما المادة 32 نجد المشرع قد أجاز لأي شخص ذو مصلحة الاطلاع على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي والحصول على نسخة كاملة، بالإضافة إلى إمكانية حضور أشغال دورة المجلس الشعبي الولائي للمواطنين عن طريق الدعوة التي تعتبر بمثابة رخصة.

وأكدت المادة 36 على أنه " يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوة شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته".

كما نصت المادة 79 على " يقدم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات، ويمكنه أن يقدم الاقتراحات ويبدي الملاحظات في كل ما يخص شؤون الولاية الى الوزير المختص وذلك في أجل أقصاه 30 يوما.[1]

يمكن القول بأن الجزائر بعد جملة الإصلاحات السياسية والإدارية التي شهدتها في سنة2011، عرفت انتقال نوعي نحو تعزيز وتفعيل الديمقراطية التشاركية من جانب التشريعات والقوانين في تسيير وتدبير الشأن العام المحلي، وذلك نظرا لدورها الفعال في بناء دولة القانون التي لا تتحقق إلا بمشاركة المواطن.

لقد عملت الجزائر كغيرها من الدول على تكريس مبدأ المشاركة من خلال مختلف قوانينها سواء في القانون الأساسي للدولة ممثلا في الدستور الذي يضمن ويؤكد على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، أو في النصوص التشريعية والتنظيمية المتمثلة في قانون الجماعات المحلية (قانون البلدية10/11 وقانون الولاية 07/12)، والتي كرست بدورها فكرة و مبدأ مشاركة المواطن في التسيير المحلي كألية لتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال آليات شكلية الاستعانة بها، كالإستشارة والتشاور والحق في الإعلام، وهذا يدل على رغبة الدولة الجزائرية على

[1] مريم حمدي، "دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية"، رسالة ماجيستير. (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الإداري، 2015)، ص 44.

توسيع دائرة المشاركة والحوار بهدف الدفع بعجلة التنمية على كل المستويات والنهوض بمستوى المعيشي للمواطن وتطوير المشاريع التنموية.

ثانيا: الديمقراطية التشاركية في ظل النصوص التنظيمية الجزائرية.

1. قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

تعتبر البيئة بجوانبها المتعددة أبرز القضايا التي تعنى باهتمام متزايد من قبل الدول عموما والدولة الجزائرية خاصة، وباعتبار أن البيئة ركيزة أساسية في التنمية، تم تكريسها على المستوى العالمي، وذلك في إعلان ريو دي جان يرو في المبدأ العاشر منه الذي أقر بمشاركة المواطنين في حماية البيئة وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بقضاياها لأجل ابداء رأيهم فيها، ونص المبدأ الأول من الإعلان على ضرورة مشاركة المواطن في حماية البيئة من أجل الحفاظ عليها بالنسبة للأجيال الحاضرة و المستقبلية. [1]

على هذا الأساس كرست الجزائر مبدأ مشاركة المواطنين في حماية البيئة من خلال القانون 10/03، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهو ما نصت عليه المواد 21،07،03،02 والتي كلها تدعم حق المواطن في مشاركته القرارات التي تهم البيئة، كما أشار قانون حماية البيئة الى الآليات التي يستعين بها الفرد لأجل المشاركة من بينها التحقيق العمومي وهذا ما نصت عليه المادة 21 من القانون.

كما يعتبر التحقيق العمومي أسلوب للمشاركة فمن خلاله يتسنى لكل فرد أن يساهم بآرائه قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع البيئية، ويعد إحدى الأدوات التنظيمية للديمقراطية. [2]

بالإضافة الى ذلك منح المشرع الجزائري للجمعيات حق الادعاء ومقاضاة أي شخص يحدث التلوث، كما نصت المادة 74 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على أسلوب

[1]Conférence Principe 10 déclaration de rio sur l'environnement et le développement، rio de janeiro, Brésil /3 -14 juin 1992. en ligne: /www.un.org/french/events/rio92/rio-fp.
يوم 21-08-2020. 11:50

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 10/03، مؤرخ في 19 جويلية2003، المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية،عدد43، صادرة في 20 جويلية 2003،ص 09،ص 13 .

الاستشارة الذي يستشار فيه المواطنين في نشاطات متعددة تشمل حماية البيئة والتدابير الوقائية والتهيئة.[1]

من خلال مواد قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نستنتج أن المواطن الجزائري لا يشارك في قضايا البيئة بشكل طوعي وإنما تقتصر هذه المشاركة على الجمعيات ذات الطابع البيئي، ومن المفروض أي مواطن واجب عليه أن يبدي اهتمامه في مجال البيئة ويحافظ عليها من خلال الاعمال التطوعية الفردية أو المبادرات الجماعية بهدف تحقيق توازن بيئي في إطار التنمية المستدامة.

2. قانون التهيئة والتعمير.

إن الديمقراطية التشاركية أضحت ضرورية في مجال التهيئة والتعمير في الوقت الحاضر، وعلى هذا الأساس وضع المشرع الجزائري قانون التهيئة والتعمير وكرس مبدأ المشاركة من خلال المواد التالية 14، 15، 26 ،36، ونص الأساليب الإجرائية التي يستعين بها المواطن في المشاركة مع الإدارات المعنية ومن بينها:

1 – أسلوب الإستشارة: من خلاله يتم استشارة الجمعيات والغرف التجارية والغرف الفلاحية والمنظمات المهنية عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير وهذا ما نصت عليه المادة 15 من القانون 90-29 والذي يقر بالصفة الإلزامية لأسلوب الاستشارة على النحو التالي:

" يجب استشارة الجمعيات المحلية والغرف التجارية والفلاحية والمنظمات المهنية أثناء اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي ".

2 – أسلوب التحقيق العمومي: بحيث يبدي فيه المواطن رأيه عند عرض كل مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، ومدة التحقيق العمومي تدوم 45 يوم بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، و60 يوم بالنسبة لمخطط شغل الأراضي.[2]

---

[1] زياد ليلة، مشاركة المواطنين في حماية البيئة"، رسالة ماجستير. (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق، قانون الدولي،2010)، ص 31.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 05/04، مؤرخ في 14 أوت 2004، المتضمن قانون التهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، عدد 51، صادر في 15أوت2004، ص4-5 .

من خلال ما سبق يتضح أن إعداد مخططات التهيئة والتعمير يقتضي أن يتم إعدادها وفق إستراتيجية متناسقة بالإضافة إلى وجوب أن يترسخ لدى الهيئات المعنية بأن إعداد هذه المخططات مرهون بمدى مشاركة وإدماج كافة الفاعلين الرسميين وغير الرسميين على المستوى المحلي، بهدف إرساء أسس الديمقراطية التشاركية والمناهج الرامية الى اشراك المواطن في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بالمحيط الذي ينتمي إليه.

3. قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

تعد الجزائر من الدول التي سنت قواعد الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال القانون 01/06، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته اذ نصت المادة 15 على " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد من خلال التدابير التالية:

1. إعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.
2. إدراج برامج تعليمية وتربوية تحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع.
3. تمكين وسائل الاعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف كرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الامن الوطني والنظام العام".

وباعتبار أن الشفافية الإدارية تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر الفساد في الإدارات العمومية حسب نص المادة 11 من القانون رقم 01/06. كما نصت المادة 17، بـ " إنشاء الهيئة الوطنية المختصة والمكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته" ومن مهامها حسب نص المادة 20 " تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة وإقتراح التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد. [1]

لهذا ركز قانون الوقاية من الفساد على دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد والمشاركة في كل الأنشطة والتدابير التي تساعد الدولة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، ويكمن الدور الأساسي للمواطن في تبليغه عن كل مظاهر الفساد.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 01/06، مؤرخ في 20 فيفري2006، المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ،عدد14، صادرة في سنة 2006. معدل ومتمم بموجب قانون رقم 15/11، مؤرخ في 02اوت2011، الجريدة الرسمية، عدد44 ، صادرة في 2011، ص07.

المطلب الثالث: دوافع تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

يمكن تحديد أهم الدوافع التي جعلت المشرع الجزائري يقوم بترسيخ مبدأ مشاركة المواطنين بمفهومه الحديث، بهدف تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع لتحقيق تنمية محلية متكاملة الجوانب أساسها مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية وتقديم مقترحاته في المشاريع التنموية، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

أولا: الاتجاه نحوى تشجيع العمل الجواري وتوسيع الحوار مع المواطنين.

لعل من الأسباب الرئيسة التي دفعت إدخال تعديلات وإصلاحات سياسية وإدارية وخاصة على قانون الجماعات المحلية هو ضعف العمل الجواري للمجالس المنتخبة، وغياب الحوار مع المواطنين مما أدى الى تراجع مؤشرات التنمية على المستوى المحلي، ولعل الاحتجاجات التي شهدتها معظم الولايات والبلديات كانت خير دليل لعدم رضى المواطن وغياب الحوار بين المسؤولين والمنتخبين المحليين، بالإضافة الى عدم حل مشاكل المواطنين التي يعاني منها يوميا مثل (مشكلة تزويد بالماء الشروب، مشكلة قنوات الصرف الصحي، النفايات، انعدام التهيئة،...الخ)، وغيرها من المشاكل التي من المفروض أن لا يعيشها المواطن في القرن 21.

ثانيا: دافع القضاء على البيروقراطية.

شهدت الإدارة الجزائرية العديد من مظاهر الفساد المتعلقة بالجهاز الإداري أهمها: الإهمال وسوء معاملة المواطن، والوساطة والمحسوبية، الكسب الغير مشروع، الرشوة...الخ، كل هذه الأمراض والانحرافات أدت إلى عدم ثقة المواطن في الإدارة الجزائرية، لقد دفعت هذه البيروقراطية السلبية إلى إندلاع إحتجاجات عنيفة كأساليب أخرى للتعبير عن عدم رضاه على الإدارة وهذا ما نعيشه اليوم، وعليه يستوجب على الدولة سن قوانين تنظيمية جديدة تتعلق بالممارسات للحدّ من هذه الظاهرة المرضية والبحث عن أساليب تسترجع ثقة المواطن في الإدارة الجزائرية، كل هذا جعل تبني الديمقراطية التشاركية حتمية وآلية لتكريس التنمية المحلية والتي تعتبر الوسيلة الكفيلة للقضاء على أشكال البيروقراطية السلبية والانحرافات الخطيرة.[1]

[1] دليلة بوراي، "الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة "مذكرة ماستر. (جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، 2013)، ص 21.

ثالثا: تحقيق الشفافية الإدارية.

يقصد بمبدأ الشفافية التزام الإدارة بإشراك المواطن في إدارة الشؤون العامة التي تمارسها الإدارة لحساب المواطن، بالإضافة إلى توضيح طرق وإجراءات القانونية لمساءلة الإدارة عن أوجه القصور أو المخالفة بما في ذلك حق الوصول إلى المعلومات والإطلاع على الوثائق الإدارية التي يحتاجها دون تكلفة.

حيث تبرز أهمية الشفافية في تقريب المواطن من الإدارة و مساءلتها، ومن هنا يمكن الحديث عن تحديث الإدارة الجزائرية بطرق عصرية في ظل الشفافية التي ترتبط بالأساس بمدى مشاركة المواطن في التسيير.[1]

رابعا: دافع تكريس حرية الرأي والتعبير.

تعتبر مسألة حرية الرأي والتعبير مسألة مهمة، حيث تساعد المواطن على تقديم أفكاره التي يؤمن بها بحيث تعمل الدولة الديمقراطية إلى حماية المصلحة العامة والخاصة، فموجب هذه الحرية يمكن للمواطن أن يبدي إعتراضه أو قبوله للقرارات الصادرة عن الهيئات الحكومية أو الإدارة المحلية.

إن تجسيد الديمقراطية التشاركية هو تجسيد بحد ذاته لمبدأ حرية الرأي والتعبير التي صرح بها الدستور كحق يكفله القانون للمواطن، فكلما تم فسح المجال أمام المواطن ليعبر عن رأيه كلما جسدت مبادئ دولة الحق والقانون.

فحرية الرأي والتعبير هي إحدى الدعائم الأساسية في بناء صرح ديمقراطي تشاركي يساهم في توفير منابر الحوار والمناقشة بهدف الوصول الى القرارات الصائبة والتي يرضى بها المواطن كونه طرفا فيها.[2]

[1] سليمة غزلان،" علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري " أطروحة دكتوراه. (جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2010)، ص 71.

[2] دليلة بوراي، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الرابع: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كآلية لتعزيز الديمقراطية التشاركية ودعم التنمية.

لقد كرس المشرع الجزائري في التعديل الدستوري سنة 2016 مبدأ تعزيز الحوار بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال دسترة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والذي يضم 180عضوا ممثلين عن كل مجال، وحسب نص المادتين 204،205 يدخل ضمن إطار توسيع ميادين التشاور والحوار والمشاركة، ويهدف الى تعزيز الديمقراطية التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة من أجل حكامة عمومية رشيدة ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

كما يسعى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى تشجيع الحوار بين الفئات الاجتماعية المهنية والمساهمة في تقييم السياسات العامة التي تدخل ضمن اختصاصه وتبني الحوار البناء من الشركاء والأطراف الفاعلة في مجال التنمية.

يكمن الدور الأساسي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره مجلس يمثل مؤسسة إستشارية من خلال تمثيلها الموسع لمختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية، مهمتها الأساسية التشاور وضمان ديمومة الحوار الاجتماعي والاقتصادي لتعزيز الديمقراطية التشاركية ودعم مسار التنمية، بالإضافة إلى دعم السياسات العمومية في كل مسألة مرتبطة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقديم توصيات تأتي بعد عملية الإخطار، ويركز على ثلاث أهداف أساسية:

أ- ضمان مبدأ التشاور الاجتماعي بين مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والبحث عن توافق أثناء إعداد إقتراحات ذات مصلحة عامة.

ب – تقويم ودراسة المسائل ذات المصلحة الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ج – تقديم آراء وتوصيات واقتراحات للسلطات العمومية، من خلال تقارير ودراسات تسلم الى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وتنشر في الجريدة الرسمية.[1]

[1] مونية جليل، "تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال التكريس الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد01، جانفي 2019، ص54-55.

من بين أهم التقارير التي أصدرها المجلس حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2015 بحيث تميزت هذه المرحلة بالتراجع الرهيب لأسعار المحروقات وتأثيرها على سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قاعدة أساسية للمشاركة حيث يقوم بمرافقة ديناميكية الحركة المجتمعية، كما يعد همزة وصل بين المجتمع المدني والحكومة من خلال توفير اطار مشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان الاتصال بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بالإضافة عرض الاقتراحات وتقديم التوصيات على الحكومة بعد التقييم والدراسة كما يلعب دورا فعال في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بشكل كبير في مسار التنمية الوطنية وخاصة التنمية المحلية باعتباره قطب مهم للتفكير والتشاور والحوار.

وعليه يمكن القول بأن المجلس يؤدي دور الوسيط بين عدة أطراف مختلفة " حكومة- ارباب عمل- قطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني"، كما يدعم بشكل خاص المجتمع المدني كونه جزءا مهما ومحركا فاعلا للتنمية المحلية والعمل على تقريب وجهات النظر لجميع الأطراف وصياغة برامج وقوانين متوازنة تصب في النهاية لمصلحة المواطن الجزائري.

من خلال ما سبق يمكن وصف المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي أنه مؤسسة دستورية يتمثل دورها في تقديم الاستشارة للحكومة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم تقاريره للحكومة التي تخدم مصلحة المواطن وتعبر عن انشغالاته ومطالبه من خلال صياغتها في شكل توصيات واقتراحات يتم إيصالها إلى الحكومة.[1]

في الأخير يجب تثمين دسترة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والعمل أكثر على اعطاءه كل الصلاحيات التي تصب في مصلحة المواطن الجزائري وتحسين مستوى معيشته وتوفير الخدمات العمومية له وتحسين جودتها، فكون المجلس فضاء استشاريا لابد أن يساهم حاليا في التسريع من وتيرة الإصلاحات التي باشرت فيها الدولة الجزائرية من خلال انطلاق ورشات وبرامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، مما يساهم في ضخ دماء جديدة للمقاربة التشاركية ودعم برامج التنمية الوطنية وخاصة التنمية المحلية.

[1] مونية جليل، مرجع سابق، ص55، ص59.

المطلب الرابع: مشروع قانون ترقية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر.

يركز الخطاب الرسمي في الجزائر من قبل المسؤولين على ضرورة الانخراط المجتمعي في مسار التنمية المحلية ومن أجل انتهاج مسار الديمقراطية التشاركية والمساهمة في تجسيد مبادئها والسعي لإنجاز أهدافها، وانطلاقا من هذا التوجه والعمل على تطبيق الأطر القانونية والظروف الملائمة لتجسيد وتشجيع الممارسة الحقيقة لديمقراطية التشاركية من أجل الاسهام بفعالية في دفع عجلة التنمية المحلية، من خلال توسيع مجال مشاركة المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في تدبير وتسيير الشؤون المحلية.

في هذا المطلب سيتم التركيز على مشروع قانون ترقية الديمقراطية التشاركية كألية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر.

يأتي حرص السلطات الجزائرية على ترسيخ الديمقراطية التشاركية والتي تعتبرها الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية المحلية، حيث لايزال هذا المفهوم حبرا على ورق ومجرد شعارات براقة في خطابات المسؤولين بسبب نقص آليات ووسائل تطبيق هذه القوانين وتجسيد ذلك ميدانيا في ظل غموض كيفية التطبيق في نص الدستور وعدم إلزامية المسؤولين بتنفيذها.

في هذا الصدد نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتاريخ 2017/10/26 بالمركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة يوما إعلاميا حول" الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية"، وأعلن المفتش العام للوزارة أن مشروع القانون التمهيدي لترقية الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي يهدف الى تطبيق التدابير الجديدة التي أقرتها الحكومة في التعديل الدستوري الأخير، من خلال وضع ميكانيزمات جديدة تهدف إلى تحفيز المواطن على المشاركة في تسيير شؤونه المحلية، وأضاف نفس المسؤول أن هذه الأليات ستدفع المواطن للمشاركة في صنع القرار خاصة في المشاريع ذات المنفعة العامة التي تندرج في عملية التنمية المحلية، وفي نفس السياق أكد على ضرورة توسيع صلاحيات المنتخبين المحليين لتتوافق مع أهداف مقاربة الديمقراطية التشاركية.[1]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "مشروع قانون الديمقراطية التشاركية–سيضمن عدة ميكانيزمات لتحفيز مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي–"، مقال نشر بتاريخ 2017/10/26 في موقع الوكالة، متوفر على الرابط:
http://www.aps.dz/ar/algerie/48965-2017-10-26-16-58-39، تاريخ وتوقيت التصفح 2020/08/23، (11:15).

من خلال الاطلاع على بنود ومحاور المشروع التمهيدي لترقية الديمقراطية التشاركية في الجزائر حيث تتركز محاور المشروع على النحو التالي:

في مقدمة مشروع القانون تم التأكيد على قيم الديمقراطية التشاركية بأنها ذات قيمة: دينية تقليدية، مواطنة، إنسانية، وتم التطرق لعلاقتها بالحكم الراشد إذ تعتبر شكل من أشكال الحكم الراشد، وهي عبارة عن مسار تصاعدي من القاعدة الى القمة، ليتم التطرق في المحور الآخر للسياق التي ظهرت فيه الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية، كونها عملية تطويرية جديدة مكملة لديمقراطية التمثيلية عن طريق مسار متعدد الأشكال يتضمن: الإعلام والاستشارة، التشاور، التمويل التشاركي (الميزانية التشاركية).

من بين الأسباب التي دفعت الحكومة الجزائرية للتحضير لمشروع قانون التمهيدي لترقية الديمقراطية التشاركية، والمتمثلة فيما يلي:

- الديمقراطية التشاركية مبدأ مكرس دستوريا في المادة 15.
- النص القانوني المتعلق بممارسة الحريات الجماعية للمواطنين في إطار التمثيل مما يتطلب التأطير القانوني.
- تخصيص نص قانوني واحد يضم جميع الأطر والتدابير الخاصة بالديمقراطية التشاركية.
- تشريع قانون خاص يكرس مسعى الساسة الطوعية لتحقيق نموذج حكم راشد متجدد وفق مقاربة تشاركية تضمن تحقيق تنمية محلية.

وفي المقابل تم التطرق الى المبادئ الأساسية لقانون المشروع في المحور الخاص بها والمتمثلة في كون:

- ✓ الديمقراطية التشاركية مكملة لديمقراطية التمثيلية.
- ✓ الديمقراطية التشاركية يتم ممارستها ومرافقتها من طرف المنتخبين أنفسهم.
- ✓ الديمقراطية التشاركية هي فضاء يكون فيه المواطن ذو مكانة غالبة.
- ✓ الأطر المؤسساتية والتنظيمية هي أطر للشراكة موضوعة تحت تصرف المواطن.[1]

[1] Avant projet de loi relative a la participation citoyenne et aux activités participatives au niveu local ,p1.disponibele sur le site: http://www.interieur.gov.dz. (21:45).2020/08/28 تاريخ وتوقيت التصفح

أما عن الفئات المعنية بالمشاركة كما نص عليه قانون المشروع فتتمثل في:

❖ المواطن المتمتع بحقوقه المدنية.

ب – مجموعة المواطنين المنظمين في:

- ✓ الجمعيات المؤسسة بصفة قانونية.
- ✓ الأشخاص الذين يتم استشارتهم نظرا لمؤهلاتهم.
- ✓ مجموعة الجمعيات التي تنشط بشكل جماعي.
- ✓ لجان الأحياء والمواطنين الغير منتمين الى الجمعيات.

بالإضافة أنه تم حصر الحقوق المرتبطة بمشاركة المواطنين حسب بنود المشروع فيما يلي:

- ✓ الحق في الاعلام.
- ✓ الحق في استشارتهم في القضايا التي تهمهم وتعنيهم.
- ✓ حق الولوج للوثائق والقرارات الإدارية.
- ✓ حق تحرير العرائض أو الاقتراحات والحصول على الرد عليها.
- ✓ حق طلب تسجيل نقدة في جدول أعمال دورة المجلس المنتخب.
- ✓ حق المساهمة والمشاركة في انجاز المشاريع العمومية ذات المنفعة العامة.

كما أقر المشروع التمهيدي لترقية الديمقراطية التشاركية على الحلات الاستثنائية في مجال تقيد التدخل والمتمثلة فيما يلي:

أ– التنظيم الإقليمي للبلاد أو الحدود الإقليمية للجماعات المحلية.

ب – الدفاع الوطني والأمن وتأمين الأشخاص والممتلكات.

ج – المواضيع السياسية والأحزاب والنشاطات الحزبية، والعمليات الانتخابية.

د – تنظيم وسير مصالح الدولة.

حيث لا يمكن أن تقوم السلطات العمومية بالاستشارة حول النقاط السابقة.[1]

[1] المرجع السابق، ص 04.

ويتمثل المحور الأساسي في هذا المشروع من خلال إضافة صور وآليات جديدة لمشاركة المواطنين زيادة على تلك التي كرسها قانون الجماعات المحلية والنصوص التنظيمية، حيث تم تحديدها في الصور والآليات التشاركية التالية:

- ✓ النقاش العمومي: حول المشاريع العمومية قبل، أثناء، وبعد انجاز المشروع.
- ✓ الاستشارة العمومية للمواطنين: حول مخططات التنمية المحلية.
- ✓ سبر الآراء وتحقيقات الرأي العام المحلي: بعد مداولة المجلس المنتخب المحلي.
- ✓ التشاور القانوني حول وسائل التعمير والتخطيط والتوجيه العمراني والتهيئة قبل، وأثناء، وبعد الإنجاز بهدف اعتماد مقاربة جديدة لتشاور.

من خلال الصور والآليات الجديدة تم تحديد الأطر المؤسساتية والتنظيمية للمشاركة حسب مشروع القانون والتي حددها في الهيئات التشاركية التي تنشأ بموجب قرار بلدي أو ولائي، وتتمثل في الهيئات التالية:

- ✓ لجنة الحي.
- ✓ لجنة المشاركة المخصصة للبلديات ومدن الولايات التي يزيد عدد سكانها 100.000 نسمة.
- ✓ الهيئة البلدية أو الولائية.
- ✓ لجان القرى في المراكز الثانوية.

بهدف مواكبة التطور المتسارع في تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، تم تخصيص محور كامل للمشاركة المواطنية في عصر الرقمنة حيث أكد مشروع القانون على أن السلطات العمومية مطالبة بتطوير التواصل مع المواطنين عن طريق الوسائل الإلكترونية، بشرط أن تتم عملية التواصل من أجل متابعة أهداف ذات منفعة عامة تخدم المواطن بالدرجة الأولى وتساهم في دفع بعجلة التنمية المحلية، بالإضافة الى كونها فضاءات لإعلام الجمهور وطريقة فعالة للاستشارة والتشاور. [1]

[1] المرجع السابق، ص05.

المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية ودورها في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر.

تشكل الديمقراطية التشاركية الإطار الرسمي الذي من خلاله يتم رسم سياسات ومشاريع تنموية محلية وفق مبدأ التعاون والتشاور بين العديد من الأطراف منها، المؤسسات والمصالح العمومية التي تمثل الدولة من جهة وبين الجمعيات والمنظمات والأفراد والجماعات من جهة أخرى، بهدف تحسين ظروف عيش المواطن على المستوى المحلي بصورة تساهم في خدمة التنمية المحلية وفق العمل على زيادة مؤشرات التقدم والازدهار، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون.[1]

في هذا السياق سيتم التطرق إلى واقع تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر ودراسة دور هذا الواقع في خدمة التنمية المحلية، باعتبار موضوع التنمية المجال الأكثر تناسب مع أهداف الديمقراطية التشاركية.

المطلب الأول: دور الشركاء الجدد للديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر.

تبنت الجزائر المقاربة التشاركية واتخذتها كألية مناسبة لنقل انشغالات المواطن، واعتباره محور كل المشاريع والمخططات التنموية من خلال توظيف كل الميكانيزمات والوسائل المادية والبشرية بهدف التسريع بخطط التنمية المحلية وتجسيدها على أرض الواقع، فأسندت جملة من الأدوار والمهام لفواعل جديدة وشركاء جدد في إطار القيام بدور أساسي في تدبير وتسيير الشأن المحلي للمساهمة في دعم التنمية المحلية. [2]

أولا: دور المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية في الجزائر.

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني العديد من الأدوار والوظائف على المستوى المحلي، نظرا لقربها من المواطن ومعرفتها لاحتياجاته وانشغالاته وهو ما جعلها تساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية ودعم التنمية المحلية من خلال مشاركتها في العديد من المجالات أهمها:

---

[1] سمية بهلول، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، عدد02، سنة 2019، ص 172-173.

[2] "رحيمة يونس، خليف كربوع، "دور الشركاء الجدد في دعم التنمية المحلية"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، عدد خاص، فيفري2020، ص 225.

1. **المساهمة الاجتماعية:** يعرف الوضع في بعض المجالات الاجتماعية نوع من التحسن وذلك راجع بالأساس إلى المجهودات التي تقوم بها بعض الجمعيات المحلية والوطنية في إطار النشاطات الاجتماعية المحلية، كمحاربة الآفات الاجتماعية عن طريق العمليات التحسيسية والتوعوية، المشاركة في الحملات التطوعية للقضاء على الأمراض المتنقلة والأوبئة، إقامة الملتقيات والأيام التحسيسية من المخاطر التي تستهدف المواطنين ومن بين هذه النشاطات:

- ✓ العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير، حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب 60% من قبل منظمات المجتمع المدني.
- ✓ تدعيم الخدمات الصحية خاصة في المناطق النائية والريفية وذلك من خلال تبليغ السلطات بالنقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية عبر التوعية وحملات التطوع.
- ✓ الاهتمام بمجال الطفولة ومرافقة الشباب من خلال مشاركتهم الأنشطة الرياضية والبرامج التثقيفية لتقوية البنية الأساسية للمجتمع.
- ✓ العمل في مجال التأهيل والتدريب ومحو الأمية، حيث تحصي الجزائر ما يفوق3000 تختص في محو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم. [1]

2. المساهمة الاقتصادية:

تقدم منظمات المجتمع المدني اسهامات في المجال الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق مساعدة المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المستوى المحلي أو تقديم الاستشارات والاقتراحات للجماعات المحلية في سياق تأسيس مشروع اقتصادي تنموي ، بالإضافة إلى توفير الفرص لممارسة الأنشطة الاقتصادية عن طريق المؤسسات والجمعيات الرائدة في المجال الصناعي مثل مشاريع الصناعات التقليدية والتحويلية التي تختص بها بعض الجمعيات المحلية والتعاونيات الحرفية .[2]

---

[1] عبد المومن مجدوب، لمين هماش،" الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، عدد08، 2016، ص 120.

[2] عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"، رسالة ماجستير. (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011)،ص 132.

3. **المساهمة السياسية:** بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني لا تسعى للوصول الى السلطة، لكن تقوم بدور أساسي بارز يتمثل في تنمية الثقافة السياسية من خلال مبدأ حب الوطن والتضحية من أجله وغرس قيم المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي، بالإضافة الى تكوين وتدريب المواطنين عمليا وعلميا واكسابهم الخبرة في الممارسة الديمقراطية، كما تستطيع منظمات المجتمع المدني المشاركة والمساهمة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي بإستعمال العديد من الاليات التي تتيح له إمكانية التأثير في عملية إتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامة، وممارسة دور أساسي في عملية مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية على المستوى المحلي وتقويمها في الأخير.

4. **المساهمة في ضمان نزاهة الانتخابات المحلية:**

حيث قامت الحكومة الجزائرية في إطار الإصلاحات التي عرفتها في التعديل الدستوري الأخير سنة 2016 بدسترة عضوية مؤسسات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث تنص المادة 194 من التعديل الدستوري2016 على " أن تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات يكون من بين أعضائها كفاءات مستقلة يتم اختيارهم من المجتمع المدني يعينهم رئيس الجمهورية.[1]

5. مشاركة المجتمع المدني في التشريع والرقابة:

لم تكن للمجتمع المدني أي مادة قانونية تسمح له بإمكانية المشاركة في أعمال البرلمان من خلال طرح انشغالاتهم واقتراحاتهم قبل التعديل الدستوري سنة 2016 ولا في القوانين الداخلية لغرفتي البرلمان، لكن بعد التعديل الدستوري استغلت المؤسسة التشريعية صلاحياتها القانونية عن طريق الاستعانة بممثلي المجتمع المدني باعتبارهم خبراء يستشرونهم في القضايا التي تدخل صلب اهتمامهم والاستماع إلى انشغالاتهم وتجسيدها إلى قوانين ومشاريع.

تنص المادة 43 من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني بـ" أنه يمكن للجان الدائمة في إطار ممارسة أشغالها أن تدعو أشخاصا مختصين وذوي خبرة للاستعانة بهم في أداء مهامها" [2]

[1] عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، مرجع سابق، ص122.

[2] الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس التنمية المحلية دراسة حالتي المغرب والجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد17، جوان 2017، ص 248.

6. مساهمة المجتمع المدني في رسم المخططات والمشاريع التنموية:

في إطار تجسيد التنمية المحلية وتنفيذ مخططاتها يستوجب حشد الجهود المجتمعية وتوجيه المبادرات المحلية لتحديد نظام الأولويات لضبط احتياجات المجتمع المحلي، عن طريق تبني المجلس الشعبي البلدي أسلوب الحوار والتشاور وفتح مجال النقاش العمومي مع كل أطياف المجتمع المدني مما يساهم في إنجاح العمل التنموي وتفاعل المجتمع المدني مع كل القرارات التي تصدر من البلدية باعتبارها القاعدة الأساسية للمشاركة في صنع القرارات، بالإضافة الى الدراسات المعمقة لأولوية المشاريع التنموية مما يحول منظمات المجتمع المدني إلى قوة إقتراح وضغط على السلطات المحلية.[1]

في هذا السياق يمكن القول أن منظمات المجتمع المدني تعتبر ركيزة أساسية وشريك للدولة في مجال التنمية من خلال الدور الفعال التي تقوم به بعض الجمعيات الوطنية والمحلية، وتكمن العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية من خلال الوظيفة التي يختص بها باعتباره جزء مهم في تسيير الشأن العام والتدبير العقلاني للموارد والمشاريع ومساهمة الفعالة في تعزيز ودعم برامج التنمية المحلية.

ثانيا: دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص في السنوات الأخيرة باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المحلية، وأسلوب لتسريع النمو وخلق فرص العمل وتعزيز المنافسة من خلال الاستثمارات المحلية، بالإضافة إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل المشاريع التنموية.

بالتالي أصبحت عملية التنمية المحلية لا تقتصر على الفواعل الرسمية فقط " الحكومة والجماعات المحلية"، وإنما عملية مشتركة بين مجموعة من الشركاء غير الرسمين وبرز القطاع الخاص كمكمل لأدوار الدولة في التنمية المحلية باعتباره فاعل أساسي في المجال التنموي. [2]

[1] رضوان مجادي، "الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد02، سبتمبر 2019، ص818-819.

[2] أحمد بباي، رؤوف هوشات،" المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، عدد 10، جانفي2017، ص 277.

وترتبط أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية من خلال اسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ويكون ذلك في ظل وجود حكومة فاعلة تدعم وتطور القطاع الخاص وتعمل على استمرارية المشاركة في التنمية من خلال:

- ✓ خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.
- ✓ إدامة المنافسة في الأسواق.
- ✓ توفير فرص متساوية أمام الجميع خاصة الفئات الضعيفة ذات الفرص والإمكانيات البسيطة في الحصول على التسهيلات المالية للمساهمة في الإنتاج وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.
- ✓ تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل.
- ✓ استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا لطبقات الفقيرة.
- ✓ التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية.[1]
- ✓ كما يساهم القطاع الخاص في الاستثمار من خلال دوره الفعال في التشغيل، حيث يعتبر كمولد رئيسي للدخل القومي بالإضافة الى توفير فرص العمل للمواطنين، حيث يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في الاقتصاد الجزائري.

وبلغ العدد الإجمالي لليد العاملة في القطاع الخاص 756000عامل أي نسبة 60% من المشتغلين وذلك سنة 2011 أما في سنة 2012 بلغ عدد العاملين 57.8% حيث انخفضت نسبة العمال في هذه السنة، لترتفع سنة2013 بنسبة 58.8%. [2]

حيث بلغت نسبة العمال الذين يشتغلون في القطاع الخاص ب% 63 بمعدل 6.95 مليون عامل حسب الديوان الوطني للإحصاء في مقال نشر بموقع وكالة الأنباء الجزائرية سنة 2018. [3]

ويوفر القطاع الخاص الخبرة والمهارة من خلال استقطاب الكوادر البشرية، بالإضافة الى التمويل المالي للمشاريع التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي والفواعل الرسمية لدولة، ونظرا لدوره المهم

[1] اخليف كربوع ، رحيمة يونس، مرجع سابق، ص538.

[2] عبد المؤمن مجدوب ، لمين هماش، مرجع سابق، ص124.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية،" 63 بالمئة من العمال في الجزائر يشتغلون في القطاع الخاص"، مقال نشر بتاريخ 29جويلية 2018، على الرابط:

http://www.aps.dz/ar/economie/59169-63، تاريخ وتوقيت التصفح:2020/08/30.(14:40).

في التنمية المحلية والوطنية عرفا تطورا في السنوات الأخيرة من خلال عملية الخوصصة لمختلف القطاعات التي أصبح القطاع الخاص هو المتحكم الأول فيها.

وفي الجانب الاجتماعي يساهم القطاع الخاص في توفير مناصب شغل للبطالين وصرفهم عن الآفات الاجتماعية،(كالجرائم و تناول المخدرات، والسرقة وغيرها من الآفات) ويعمل على تأمين رفاهية المجتمع المحلي من خلال الخدمات التي يقدمها للمواطن، ويلعب دورا مهما في تقليص حجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجابه الدولة بمختلف مؤسساتها. [1]

يمكن القول أنه تم الانتقال من الأحادية في عملية التنمية إلى التعددية عن طريق مشاركة الشركاء الجدد في الدفع بعجلة التنمية المحلية، ولم تعد الدولة هي المسؤولة الوحيدة على تحقيق التنمية بل هي مسؤولية جميع الشركاء الجدد من خلال أداء كل شريك لدوره ومهمته حسب النصوص القانونية التي تنظم عملية المشاركة في تحقيق التنمية.

كما يأثر القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطن وخير دليل "أزمة الزيت والسكر" سنة 2011 من خلال الاحتجاجات التي قام بها الشعب من أجل ارتفاع هاتين المادتين الأساسيتين، بحيث شهدت هذه الاحتجاجات تحول مسار المطلب الأول، ومن هذه المحطة عملت الحكومة الجزائرية على أحداث تعديلات سياسية وإدارية وهنا أثر القطاع الخاص على الحياة السياسية، وبرزت مقاربة الديمقراطية التشاركية لجعل القطاع الخاص كأداة إيجابية في عملية التنمية المحلية وسعت الحكومة إلى تبني إصلاحات اقتصادية مرتبطة بمجال الاستثمار وتهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص.

[1] إسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة؛ الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2016، ص32.

ويمكن تلخيص دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في النقاط التالية:

1. الاستثمار في المجالات الحيوية التي تشهد الدولة نقص وعجز فيها، مما يفتح مجالات العمل ويساهم في الاقتصاد الوطني، ويخفف من أعباء الدولة.
2. المساهمة في سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ 2008.
3. المساهمة كشريك استثماري للشركات الأجنبية والوطنية.
4. تحقيق التكامل مع القطاع العمومي في النشاطات الصناعية التحويلية.
5. المساهمة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة عن طريق إقامة مشاريع تنموية في المناطق المعزولة.
6. يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي.
7. يقدم خدمات ذات جودة عالية من خلال أساليب حديثة ومتطورة. [1]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن تجسيد شراكة حقيقية بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر يمكن أن يحقق مكاسب عديدة في مجال التنمية المحلية، ويجب أن يكون القطاع الخاص منتجا وفعال يساعد الدولة في تخفيف الأعباء عنها، ولا يجب أن يكون قطاع خاص يمتص من الدولة ويتسبب في الركود الاقتصادي.

إن القطاع الخاص في الجزائر ما يزال يحتاج إلى العديد من الإصلاحات حسب مواصفات فلسفة الحكم الرشيد وذلك بإعادة صياغة العلاقة التي تربط بين الدولة والقطاع الخاص.

ثالثا: مساهمة المواطن في دعم التنمية المحلية.

لقد أصبح للفواعل الجدد دورا مهما في عملية التنمية المحلية، من أجل المساهمة والمشاركة في تسيير الشؤون المحلية بهدف تسهيل والدفع بعجلة التنمية والتي تقوم أساس على ضرورة مشاركة المواطن في التنمية المحلية، والتحول من عبارة "العمل من أجل المواطن" الى تجسيد فكرة " العمل مع المواطن من أجل تنمية محلية حقيقية". [2]

---

[1] ناصر الدين عبد الباقي، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية "، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، العدد الأول، اكتوبر 2017، ص 169.

[2] نوال لصلج، "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية (قراءة في قانون البلدية 10/11)"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، عدد03، سبتمبر 2018، ص 204.

حيث يعتبر المواطن الشريك الأساسي في التنمية وتكمن مساهمته في النقاشات الهادفة التي تنتج عنها قرارات فعالة والذي عن طريقها تنجح السياسة التنموية المحلية أو تفشل، فهو يمثل الهدف والوسيلة لتحقيق التنمية وتختلف مشاركة المواطن في صنع القرارات وتقديم الاقتراحات حسب درجة التأثير من خلال المواضيع والقضايا المطروحة على المستوى المحلي.

كرس المشرع الجزائري من خلال مواد الدستور والقوانين على ضرورة مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي من خلال عدة آليات تمكنه من أداء دوره في مناقشة مواضيع التنمية، وإبداء رأيه وإيصال انشغالاته إلى السلطات المحلية بهدف الوصول إلى تنمية محلية تستجيب لتطلعات ومتطلبات المواطن الجزائري.

ويعتبر اشراك المواطن وإسهامه في تسيير الشؤون العمومية المحلية والدفع بعجلة التنمية أحد الانشغالات الأساسية التي توليها الدولة أهمية بالغة عن طريق آليات المشاركة التي تقرها المقاربة التشاركية نذكر أهمها:

- ✓ ابداء الرأي في بعض المشاريع التنموية: من خلال ابداء الرأي في التحقيقات العمومية للملائمة وعدم الملائمة المفتوحة على مستوى البلديات، حيث يدلي المواطن برأيه في سجل مفتوح على مستوى البلدية بخصوص أي أثار جانبية غير مرغوب فيها لأي مشروع أو لعدم جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، البيئية، الصحية، وبعد الانتهاء من الفترة القانونية المخصصة لدراسة الآراء بعد ذلك يتم الرفض أو القبول. [1]
- ✓ سجل الاقتراحات والشكاوى: يسجل المواطنون في هذا السجل المفتوح على مستوى كافة المرافق العمومية بما في ذلك البلديات جميع الشكاوى والاعتراضات والنقائص الموجودة على المستوى المحلي، وتقديم الاقتراحات الممكنة بخصوص الأوضاع المحلية حيث يعتبر وسيلة اتصال بالمسؤول المحلي لتصحيح الاختلالات المسجلة. [2]

[1] ناصر عساسي،" الديمقراطية التشاركية وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر بعد 2016"، مداخلة يوم دراسي بعنوان دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 11أفريل 2018، ص09.

[2] ناصر عساسي، مرجع سابق، ص 10.

لتجسيد مشاركة المواطن في التسيير المحلي عن طريق توسيع قاعدة الحوار والتشاور ولضمان تحقيق تنمية محلية فعالة، من خلال قنوات تتيح له المساهمة في صنع القرارات المحلية ومراقبة المشاريع التنموية، ومن بين هذه القنوات نذكر:

- ✓ الاستفتاء الشعبي المحلي: حيث تسمح هذه القناة للمواطن بأداء دوره في المشاركة وصنع القرار من خلال التصويت على القرارات التي تهم الصالح العام، زمن هنا يضمن مبدأ المشاركة لأن المواطن هو حجر الزاوية في عملية التنمية المحلية فان كانت قاعدة مشاركة المواطن صحيحة فحتما سوف تكون نتائج إيجابية على أرض الميدان وتحقق رضى المواطن لأنه شريك فيها بالإضافة إلى مسؤوليته في متابعة ومراقبة البرامج التنموية.
- ✓ المبادرة الشعبية: وهي آلية تسمح للمواطن بتقديم مقترحاته وأفكاره في مجال التنمية، ويمكن للمواطن أن يصل بمقترحاته إلى مرحلة الاستفتاء وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات وتهدف المبادرة الشعبية عل تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة.
- ✓ الميزانية التشاركية: وهي عملية منبثقة عن المشاورة أو التشاركية بحيث يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية ويناقشونها، وتعتبر أحد الممارسات الحكومة التشاركية نظرا لأثرها على الواقع المعاش من خلال التمويل الذاتي للجماعات المحلية، وتهدف الى تحقيق الفعالية في مسار التنمية المحلية.[1]

ومما سبق يمكن القول ان الظرف الاقتصادي والاجتماعي التي تعيشه الجزائر الوقت الراهن يتطلب تكاثف الجهود ومشاركة كل الأطراف الفاعلة (المواطن، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، في التنمية المحلية وإيجاد الحلول والخروج من حالة الانسداد التنموي والفشل في التسيير على المستوى المحلي خاصة فيما يعرف بمناطق الظل.

[1] باديس بن حدة، مرجع سابق، ص289- 291.

المطلب الثاني: مساهمة المجالس المحلية في تعزيز الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية.

يتمثل دور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية من خلال تطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية والبيئية، والانتقال من مستوى إلى مستوى أفضل والعمل على توفير الحاجيات والمتطلبات الأساسية للمجتمع المحلي والسعي للمشاركة المواطنين في رسم السياسات العمومية عن طريق المشاركة في إعداد مخططات التنمية.

إن المجالس المحلية المتمثلة في المجلس الشعبي البلدي، والمجلس الشعبي الولائي تمثل الركيزة الأساسية في التسيير والإدارة وتعتبر همزة وصل بين المواطن والإدارة المركزية، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع المسطرة وتوفير الخدمات العمومية والعمل على تطوير المسار التنموي في مختلف المجالات بهدف تحقيق تنمية محلية حقيقية أساسها مشاركة المواطن في مشاريع التنمية.

حيث تعتبر التنمية المحلية أهم هدف تسعى اليه المجالس الشعبية المحلية وتحقيقه وفق البرامج التنموية، وتكمن مساهمة المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية فيما يلي:

أولا: مساهمة المجالس الشعبية البلدية.

إن البلدية هي الخلية الأساسية في التنظيم الإداري وتشكل نقطة انطلاق مسار التنمية من خلال المساهمة الفعالة في اعداد مخططات التنمية ومن أهم مساهمتها نذكر:

- ✓ **المجال الاجتماعي والاقتصادي:**

يساهم المجلس الشعبي البلدي في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وتقديم المساعدات لها وتحسين جودة الخدمات في مجالات الصحة، السكن، الشغل، من خلال تكفل البلدية بـ:

أ – إنشاء المرافق الرياضية والثقافية والترفيهية ومرافقة الشباب في مختلف النشاطات الرياضية.

ب – خلق فرص عمل للشباب البطالين ومرافقة خرجي مراكز التكوين المهني والاستفادة من خبراته المهنية. [1]

[1] نبيل دريس، "دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد10، جانفي 2015، ص09-10.

ج – تطوير وترقية برامج قطاع السكن بخلق شروط الترقية الخاصة والعامة، وتشجيع انشاء التعاونيات العقارية، بالإضافة الى تشجيع الاستثمار المحلي وترقيته حسب نص المادة111.

د – انشاء مشاريع تنموية لدعم البنية التحتية وربط شبكة الكهرباء والغاز لفك العزلة عن المناطق المحرومة داخل البلدية.

هـ – التنسيق مع فعليات المجتمع المدني لتنظيم الأيام التحسيسية والملتقيات في إطار دعم نشاطات المجتمع المدني.

✓ **المجال الصحي:**

أ – إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها في حدود امكانيتها.

ب – يساهم المجلس الشعبي البلدي في التكفل بالرعاية الصحية للمواطنين من خلال المحافظة على البيئة والنظافة العمومية.

ج – التسيير العقلاني في توزيع المياه الصالحة لشرب وصرفها ومعالجتها.

د – جمع النفايات الصبلة ومعالجتها ونقلها.

هـ – مكافحة الأمراض المتنقلة، والحفاظ على صحة الأغذية ومراقبة جودتها.

و – السهر على نظافة الأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.

✓ **المجال التعليمي:**

أ – التكفل التام بالمدارس الابتدائية وتقديم الخدمات ومراقبة جودتها والعمل على صيانتها.

ب – الحفاظ على نظافة وتجهيزات المؤسسات التربوية والتعليمية.

ج – السهر على ترشيد تسيير المؤسسات الملحقة بهذا المجال مع الاشراف والتقييم المستمر.

د– توفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها قطاع التربية مثل النقل، الاطعام المدرسي، وغيرها[1].

✓ **مجال التهيئة العمرانية:**

أ – نص المشرع الجزائري على مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، فتم انشاء هياكل إدارية للبيئة على المستوى المحلي، فمهمة البلدية الأساسية في هذا المجال هي

[1] أيوب أقوجيل، جمال يرقي، "الجباية المحلية ودورها في التمويل المحلي والتنمية المحلية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، عدد02، جوان 2020، ص1330–1331.

حماية البيئة بالدرجة الأولى ومواجهة كل الأخطار التي تلحق الضرر بالطابع البيئي والعمل على مكافحة كل أشكال التلوث.

ب – مساهمة المجالس المحلية البلدية في حماية التراث العمراني والأملاك العقارية والحفاظ على الإنسجام الهندسي للتجمعات السكنية من خلال الحد والقضاء على السكنات الفوضوية.

ج – حماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية وصيانة وتهيئة المساحات الخضراء، بالإضافة الى السهر على حماية التربة والموارد المائية بهدف حماية الوسط الطبيعي.

د – تشجيع تأسيس الجمعيات حماية البيئة وتقديم المساعدة لها والعمل المشترك في مجال البيئة.

✓ **المجال الأمني وحماية المواطن:**

أ – السهر على حفظ النظام العام بواسطة الأجهزة الأمنية.

ب – الحفاظ على سلامة وأمن مواطني البلدية وزائريها داخل إقليم البلدية.

ج – العمل على تسهيل تنقلات الأشخاص والأموال داخل تراب البلدية لأنشطة التنمية المحلية.

مما سبق يمكن القول أن المجالس الشعبية البلدية هي القاعدة الأساسية التي تنطلق منها عملية التنمية المحلية وذلك عن طريق المساهمة أكثر في تطوير مختلف المجالات على المستوى المحلي من خلال ما يلي:

✓ تحديد الأولويات للمشاريع التنموية ذات الأمية بالنسبة للمواطن وترشيد نفقات البلدية.

✓ الرفع من مردودية الجباية المحلية مما يضمن دعم مشاريع التنمية ويساهم في الدفع بعجلة التنمية المحلية.

✓ ضرورة العمل على الاعتماد مداخيل أخرى غير الجباية من خلال تشجيع الإستثمار المحلي وترقيته مما يساهم في التقليل من أعباء البلدية. [1]

[1] أيوب اقوجيل، جمال يرقي، مرجع سابق، ص 1331.

ثانيا: مساهمة المجالس الشعبية الولائية في دعم التنمية المحلية.

1- يعتبر المجلس الشعبي الولائي الهيئة المنتخبة وتعكس اللامركزية في الولاية، وتمثل الإرادة الشعبية عن طريق التمثيل الديمقراطي، وهي الأقرب لمعرفة احتياجات ومطالب المواطنين ونقلها إلى المسؤول الأول في الولاية كونها هيئة تداولية للولاية. ويتمتع المجلس الشعبي الولائي بصلاحيات تدخل ضمن اختصاصاته حسب قانون الولاية 07/12 وتشمل مختلف القطاعات على مستوى الولاية، بالإضافة الى مساهمته في التنمية المحلية وتطوير القطاع الاقتصادي من خلال إعداد المخططات الخاصة بالتنمية على المدى المتوسط لتحديد الأهداف المسطرة وتحديد برامج التنمية.

1 - مساهمته في القطاع الاقتصادي.

أ - يساهم في تحديد المناطق الصناعية وإعادة تأهيلها.

ب - يقدم التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين فيما يخص العقار الصناعي ويساهم في إنعاش المؤسسات العمومية.

ج - يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات المحلية على مستوى الولاية.

د - يساهم في التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والتعليم العالي وبين الإدارات المحلية من أجل ترقية الابداع في القطاعات الاقتصادية وخلق محيط ملائم للاستثمار.

2-دور المجلس الشعبي الولائي في دعم النشاط الاجتماعي والثقافي.

أ- يساهم في ترقية قطاع التشغيل عن طريق التشاور بين البلديات والمتعاملين الاقتصاديين خاصة فئة الشباب.

ب- يساهم في الأنشطة الاجتماعية التي تهدف الى مساعدة العائلات المعوزة والتكفل بالمرضى ومرافقة ذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية.

ج- انجاز الهياكل الصحية وصيانتها وتجهيزها بالمستلزمات الصحية. [1]

د - انشاء الهياكل الرياضية والثقافية وحماية التراث الثقافي بالتشاور مع الجمعيات والهيئات المكلفة بترقية قطاع الثقافة والرياضة.

[1] محمد نايلي، "الولاية كأداة لتحقيق التنمية المحلية"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، عدد11، 2017، ص91.

هـ- كما يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط إجتماعي يهدف ضمان تنفيذ مخططات وبرامج التنمية المحلية.

3 - ويساهم المجلس الشعبي الولائي في تطوير وانشاء الهياكل القاعدية عن طريق:

أ- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية.

ب- يعمل على الاتصال بين المصالح المعنية لترقية وتطوير هياكل المتعلقة باستقبال الاستثمارات.

ج - يساهم المجلس الشعبي الولائي في تشجيع التنمية الريفية وربط المناطق النائية بشبكة الكهرباء والغاز بهدف فك العزلة عنها.[1]

ثالثا: دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية(FCCL) في دعم التنمية المحلية.

أنشأ الصندوق بموجب المرسوم رقم 116/14 المؤرخ في 2014/03/24، وهو مؤسسة إدارية تخضع لوصاية وزارة الداخلية تتولى تسيير صناديق الضمان والتضامن الاجتماعي، ويهدف الصندوق التضامن للجماعات المحلية الى ضمان الموارد الضرورية للبلديات وتوزيعها وإزالة الفوارق بين البلديات والولايات من أجل الدفع بعجلة التنمية المحلية، حيث يلعب الصندوق التضامن للجماعات المحلية دورا فعال من خلال تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية بهدف انجاز مشاريع التجهيز والاستثمار المحلي ومساعدة المشاريع التنموية في البلديات التي تعاني العجز في مجال التنمية ومن بين هذه المساهمات نذكر أهمها:

1. الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية، وضمان القروض لفائدة البلديات والولايات.
2. منح اعانات لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي.
3. المساهمة في كل الدراسات والأبحاث التي تتعلق بتطوير الجماعات المحلية.
4. تقديم مساعدات للجماعات المحلية التي تواجه صعوبات مالية أو كوارث طبيعية طارئة.[2]

[1] محمد نايلي، مرجع سابق، ص 92.

[2] إبراهيم يامة، "مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، عدد05، جوان 2017، ص621.

المطلب الثالث: دور الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

تعتبر المجالس المنتخبة قاعدة محلية لتجسيد فكرة الحكم الراشد القائم على الية المشاركة في الحكم وتعزيز أطر النظام الديمقراطي وإشراك الفواعل المحلية في اتخاذ القرار.

حيث أن التنمية المحلية مرهونة بوجود نظام ديمقراطي تشاركي وقواعد مالية ومحاسبة مضبوطة وشفافة بهدف المحافظة على المال العام وحسن التسيير وترشيد النفقات، من خلال قدرة الدولة على التفاعل مع القوى الاجتماعية ومشاركتها في صنع القرارات. [1]

تؤدي الحوكمة المحلية دورا فعال في دعم الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية من خلال العناصر التالية:

1) توفير القواعد القانونية اللازمة لتسهيل عملية تواصل المواطن مع الفاعلين المحلين والسياسيين والاقتصاديين.

ذلك من خلال اتاحة فرص كافية ومتساوية للمواطنين المحليين من أجل عرض انشغالاتهم والتعبير عن مصالحهم وإعلان رأيهم في نتائج قرارات معينة، حيث يمكن اعتبارها خطوة مهمة نحوى تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال سهر الهيئات المحلية على تطوير ومباشرة الاستشارة والاتصال مع المواطنين وتوفير المعلومات والبيانات التي يحتاجها في مناقشته للقضايا، والعمل مع الجمعيات والشخصيات المعروفة بخبراتهم من أجل تحديد الاحتياجات المحلية وصياغة القرارات المشتركة في تسيير الشؤون المحلية.

2) فتح المجال أمام القوى الاجتماعية وقنوات التفاعل الأفقي والمؤسسات الفاعلة للمشاركة في صنع القرار المحلي.

حيث أصبح من الضروري تفعيل العمل المشترك والمتكامل بين القوى الاجتماعية والهيئات المحلية من أجل تحقيق تنمية محلية حقيقة على جميع الأصعدة من خلال المبادئ التالية:

- ✓ إرساء ثقافة المال العام من واجب الجميع الحفاظ عليه.
- ✓ العمل على ترقية المجتمع المدني باعتباره شريكا اجتماعيا في عملية التنمية المحلية والتسيير الجواري.

[1] أمين عوادة، المعتصم بالله داود، الإصلاح السياسي والحكم الراشد؛ عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 57.

- ✓ اعتماد قنوات اتصال مرنة، وتفعيل آليات الحوار والتشاور.
- ✓ تمكين القوى الاجتماعية من حق ممارسة الرقابة الشعبية على أداء القائمين على تسيير الشأن المحلي والمشاريع التنموية.
- ✓ البحث في علاقات التعاون والشراكة بين المجتمع المدني والدولة ممثلة في هيئاتها المحلية.
- ✓ العمل على تكوين نخب ذات كفاءة وخبرة وروح قيادية تعمل وفق مبدأ التسيير الجماعي لمنظمات المجتمع المدني.

ومن هنا تتضح أهمية مشاركة الفواعل في صناعة القرارات المحلية وفق مبادئ الحوكمة المحلية بهدف تطوير الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية مما يساهم في بناء دولة قوية تستند على أسس ديمقراطية. [1]

3) تفعيل آليات الشفافية والمساءلة القانونية.

1- آلية الشفافية: حيث تصبح الهيئات المحلية ملزمة بالإعلان عن برامجها وسياساتها في إطار الشفافية والتعاون مع المواطن، بمعنى أن القرارات المتخذة في الشأن المحلي لابد أن تتم بمشاركة واسعة من قبل الهيئات المحلية والمواطن كشريك أساسي في عملية التنمية.

حيث تنص آلية الشفافية على ضرورة توفر المعلومة الصحيحة في وقتها وفتح المجال أمام المواطنين للإطلاع عليها مما يساعد في تعزيز الحكم التشاركي من خلال ترشيد القرارات على المستوى المحلي والقضاء على كل صور الفساد وبناء جسر الثقة والمصداقية بين الحكومة والمواطن.

2- آلية المساءلة القانونية: حيث تتطلب عملية التنمية المحلية وجود آليات لضبط أداء الجماعات والهيئات المحلية، وتقوم المؤسسات من خلال مساءلة ومحاسبة القائمين على عملية التنمية المحلية من قبل المؤسسات الرسمية المخولة قانونيا، والغير رسمية من قبل منظمات المجتمع المدني والرأي العام. [2]

---

[1] أنفال شواح، لبنى العلمي، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، عدد خاص، فيفري2020، ص 499.

[2] المرجع السابق، ص 500-501.

من بين أهداف قيم المساءلة القانونية تصحيح مسار التنمية المحلية في حال الانحراف عن الأهداف المسطرة، على اعتبار أن المساءلة ضرورة ملحة تلزم خضوع صناع القرار للمساءلة القانونية والشعبية لإقرار دولة الحق والقانون، ووسيلة لردع المسؤولين المحليين للحد من التلاعبات والاختلاسات الغير قانونية التي تأثر بالدرجة الأولى على المواطن من خلال الممارسات التي تؤدي انحراف مسار التنمية المحلية.

من خلال ما سبق يتضح أن عملية تطوير الديمقراطية التشاركية من أجل دعم وتحقيق التنمية يتطلب تعزيز الحوكمة المحلية في المجالس المنتخبة، وهو ما يضمن المشاركة الفعلية للمواطن في عملية اتخاذ القرار ومراقبة المشاريع التنموية عن طريق تفعيل آلية الشفافية والمساءلة والشرعية والاستجابة.

تعتبر التنمية المحلية مرهونة بوجود حوكمة محلية فعالة ورشيدة تستند إلى شرعية شعبية وتخضع للمحاسبة والرقابة في إطار الشفافية والنزاهة للمحافظة على المال العام بهدف تحقيق تنمية محلية ناجحة تتكيف وتلبي احتياجات المواطن.[1]

[1] أنفال شواح، لبنى العلمي ،مرجع سابق، ص502، ص505.

المطلب الرابع: برنامج كابدال كنموذج للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر.

في سياق الإصلاحات السياسية والإدارية التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 2011 وبصفة خاصة تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لدعم التنمية المحلية، حيث بادرت الحكومة الجزائرية بمشروع تعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي يهدف الى اشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير المحلي وعملية التنمية المحلية.

أولا: برنامج كابدال (CapDel) أو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية" وهي كلمة معربة عن المصطلح الفرنسي الذي هو اختصار لـ «Programme de renforcement des Capacités des acteurs de Développement Local».

هو برنامج أطلقته الحكومة الجزائرية إبتداء من تاريخ 2017/01/15، وتشرف على تنفيذه ومتابعته وزارة الداخلية والجماعات المحلية بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الإتحاد الأوروبي بالجزائر، وقد خصص لهذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات (2020/2017) عن طريق تمويل مشترك بقيمة 10 مليون يورو مقسمة على الشركاء الثلاث:

1- الحكومة الجزائرية تساهم بـ 2.5 مليون يورو.

2- الإتحاد الأوروبي يساهم بـ: 7.7 مليون يورو.

3-برنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ: 170.000 يورو.

يتم تتوزع الأدوار والمهام على الشركاء الثلاث من خلال المهام التالية:

- ✓ تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية والمحلية.
- ✓ تنضم وزارة الشؤون الخارجية الى المشروع كشريك لإفادة الجماعات الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية، من أجل بناء نموذج جزائري ناجح وفعال.
- ✓ يساهم الاتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي بصفته مرقيا للتنمية المحلية.
- ✓ يساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخبرته في دعم التنمية وتنفيذ السياسات العمومية. [1]

[1] الطيب بوهلال،" مقاربة كابدال كآلية لتحقيق الديمقراطية المحلية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، عدد04، ديسمبر2019، ص243.

حيث تعتبر هذه الشراكة بمثابة السند التقني لاستقطاب الخبرة والكفاءات في تسيير المشاريع، في إطار ما يصطلح عليه بالتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة وهو ما يسمح بالاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التنمية المحلية، ويعتبر برنامج كابدال أحد المبادرات الناجحة والهامة في تفعيل حد المبادرات الناجحة والهامة في تفعيل دور الجماعات المحلية من أجل بناء قدراتها الذاتية في سبيل مواجهة التحديات الجديدة، والتي يفرضها الواقع المحلي من خلال زيادة متطلبات التنمية المحلية.

كما يهدف برنامج كبدال إلى تهيئة الظروف اللازمة لإرساء قواعد وأطر محلية تجسد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال تعزيز قدرات الفاعلين المحليين، من مختلف القطاعات وشرائح المجتمع المدني وتعبئة طاقاتها وكفاءاتها بهدف صياغة علاقة تفاعلية بين المواطن ومؤسسات وهيئات الدولة على المستوى المحلي من أجل تفعيل وتحقيق تنمية محلية بما يتناسب مع الخصوصية الجزائرية.

وباعتبار أن هذا البرنامج يشكل أحد أسس الإدارة الاستراتجية التي اعتمدتها وزارة الداخلية في إطار مسار الإصلاح المؤسساتي وتحسين أداء وجودة الخدمة العمومية ودفع عجلة التنمية المحلية وتحت شعار ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية يسعى برنامج كابدال الى دعم الفاعلين المحليين المكونين من الأصناف التالية:

1. **الفاعلون الأساسيون:** وهم المنتخبون والإدارة المحلية.
2. **المجتمع المدني:** وهم جمعيات المجتمع المدني وباقي المواطنين الغير مهيكلين داخل الجمعيات.

بالإضافة الى التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون، حيث يسعى البرنامج إلى ترقية المواطنة النشطة والفعالة في إطار ديمقراطية تشاركية محلية تساهم في تنمية الجماعات المحلية. [1]

[1] نورالدين حاروش، صالحي بن صالح، " كابدال كنموذج لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد01، أفريل2019، ص 1371.

ثانيا: البلديات العشر لنموذج برنامج كابدال.

يهدف برنامج كابدال من خلال مقاربة نموذجية تم تنفيذها في 10 بلديات عبر التراب الوطني، من أجل تهيئة الظروف الملائمة بهدف حكامة تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة، وستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى ما يقارب أربع سنوات (2020/2017) في البلديات النموذجية للبرنامج لرفع النتائج والممارسات إلى المستوى المركزي ليتم تعميمها بعد ذلك على جميع بلديات التراب الوطني، وسيرافق برنامج كابدال الجماعات المحلية من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين للمشاركة في مسار التنمية من جهة، وإنشاء أطر وآليات تسمح بالعمل المشترك بين كل الفاعلين من أجل التنمية المحلية من جهة أخرى.[1]

تعبر المقاربة النموذجية لبرنامج كابدال عن توجه البلديات نحو مقاربة التسيير العمومي الجديد بمبادئه التي تتضمن: التخطيط الإستراتيجي، التسيير التشاركي، اعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال، إدارة جودة ورقابة التسيير.

حيث تتمثل البلديات النموذجية العشر التي تم اختيارها لتجسيد هذا البرنامج وفق دراسة خصوصية كل بلدية والتنوع الإقليمي من خلال طبيعة البلديات، الجغرافيا، الثقافة، التراث والعادات، الجانب الاقتصادي (المناطق الساحلية، المناطق الجبلية، المناطق الريفية، المناطق الحضرية، المناطق الصحراوية والحدودية.) في كل من: تيممون(أدرار)، جانت(إليزي)، أولاد بن عبد القادر(الشلف)، بني معوش(بجاية)، غزوات(تلمسان)، تيقزيرت (تيزي وزو)، مسعد (الجلفة)، جميلة (سطيف)، الخروب(قسنطينة)، بابار(خنشلة).[2]

بالتالي فإن مشروع كابدال يهدف الى تحقيق مقاربة جديدة للحكامة المحلية عبر إشراك المواطن والمجتمع المدني، الى جانب المنتخبين والإدارة المحلية في تسيير شؤون البلديات وتخطيط عملية التنمية عبر تعبئة الطاقات والقدرات البشرية مما يساهم في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن ويدفع بعجلة التنمية المحلية.

[1] الطيب بوهلال، مرجع سابق، ص 244.

[2] نورالدين حاروش، صالحي بن صالح، مرجع سابق، ص 1371.

ترتكز العناصر الرئيسية لبرنامج كابدال كنموذج للديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية في ثلاث نقاط أساسية وهي: (المحاور الأربع لبرنامج، التشخيص الإقليمي التشاركي، النتائج المتوقعة من برنامج كابدال).

أولا: المحاور الأربع الأساسية للبرنامج.

يسعى برنامج كابدال لتفعيل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال المحاور التالية:

1) **الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين:**

ويهدف هذا المحور إلى وضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني والسلطات المحلية في إدارة الشؤون المحلية، ويتم بطريقة توافقية تشاورية بين الطرفين، ليتم بعد ذلك تأسيس "ميثاق بلدي للمشاركة" عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي.

2) **عصرنة وتبسيط الخدمة العمومية:**

وتهدف إلى تمكين المواطن من الحصول على الخدمات العمومية في أسرع وقت وأقل تكلفة، من خلال انشاء الشباك الموحد للخدمة العمومية وتطوير استخدام تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية وترقية التعاون ما بين البلديات لتطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي.

3) **التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد:**

هي عملية استراتيجية تهدف الى المساهمة في إبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع، من خلال تعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي بهدف إشراك كل الفاعلين في إطار تطوير وتنويع الاقتصادي المحلي، والانتقال من منطق سلبي مبني على الإتكال واستهلاك الميزانية الى منطق خلق الثروة والتفكير في مداخيل أخرى تساهم في دعم المشاريع التنموية.

4) **التسيير المتعدد للقطاعات للمخاطر الكبرى على المستوى المحلي:**

في إطار النظام الوطني لتسيير المخاطر البيئية، يهدف هذا المحور لتعزيز هذا الدور في بعده المحلي من أجل دعم مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر الطبيعية الكبرى وضمان استمرارية العمل التنموي من خلال التخطيط الاستراتيجي المحلي لدراسة النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث الطبيعية.[1]

[1] الطيب بوهلال، مرجع سابق، ص 245.

ثانيا: التشخيص الإقليمي التشاركي.

يعد التشخيص الإقليمي التشاركي خطوة أساسية لتنفيذ برنامج كابدال وهو عبارة عن " وصف للحالة الراهنة للبلدية بالإضافة الى دراسة تسيير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية وتسيير المخاطر البيئية"، ويقوم بهذه العملية فريق من الخبراء ينتمون الى المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية، تحت إشراف وحدة تسيير مشروع كابدال.

وتكمن أهمية التشخيص التشاركي من خلال النقاط التالية:

- ✓ تقديم كم معرفي موضوعي لواقع البلدية وإقليمها.
- ✓ يعتبر هذا التشخيص حالة مرجعية يمكن من خلالها قياس مؤشر التقدم الذي وصلت اليه البلديات بفضل برنامج كابدال في نهاية مدة التنفيذ.
- ✓ بناء رؤية واقعية ومشتركة للواقع المعاش والتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف على مستوى البلدية، وهو ما يسمح بتحديد التوجهات الجديدة ورسم سيناريوهات مسار التنمية.
- ✓ يساهم التشخيص التشاركي في التخطيط التشاوري والتسيير المشترك للتنمية المحلية.[1]

ثالثا: النتائج المتوقعة من برنامج كابدال.

يتوقع القائمون على برنامج كابدال وكذا السلطات المحلية والمواطنين في البلديات النموذجية للبرنامج أن يحقق طموحاتهم وتطلعاتهم على المستوى المحلي، حيث يرتقب أن يحقق جملة من النتائج في عدة أبعاد منها:

- ✓ من المنتظر أن تشكل النشاطات التي يطورها البرنامج أدوات بيداغوجية وحقلا لتجارب الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، حيث تساهم في إبراز وتعزيز الرابط المدني بين المواطنين وتقوية شعورهم بالانتماء لجماعتهم المحلية لتعزيز فكرة "العمل والتعايش المشترك".
- ✓ يتوقع من برنامج أن يساهم في تجسيد الحكامة التشاركية وتوسيع المشاركة المواطنية.
- ✓ تثمين دور الحركة الجمعوية وتعزيز العلاقات الاجتماعية وتحفيز المشاركة المحلية.

[1] أمينة طواولة،" برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين كخطوة للديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة مستغانم، عدد03، جوان2019، ص 124-125.

- ✓ يرتقب أن يتم وضع نظام دقيق لتسير الكوارث والمخاطر الكبرى وحماية المواطن ومنشآته من الأخطار.
- ✓ تطوير وتحسين الخدمة العمومية للإدارة المحلية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية والانتقال إلى الإدارة الإلكترونية.
- ✓ يسعى برنامج كابدال الى تحقيق الاستغلال العقلاني والمنصف والفعال للموارد المحلية وتعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية، وذلك بوضع جباية محلية ملائمة وتثمين أكبر عدد للممتلكات المحلية بهدف خلق اقتصاد محلي متنوع.[1]

مما سبق يمكن القول أن برنامج كابدال يكرس الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال المحاور الكبرى التي يرتكز عليها، بالإضافة الى توجه الحكومة الجزائرية الجديد الذي يسعى الى خلق روح المبادرة والتشارك والتشاور أساسها منظمات المجتمع المدني، ولهذا تم تخصيص ميزانية ضخمة بهدف دعم قدرات الفاعلين المحليين في مجال الديمقراطية التشاركية ودفع بعجلة التنمية المحلية وفي هذا الإطار عرض أهم نتائج برنامج كابدال في النقاط التالية:

- ✓ برنامج كابدال يتيح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة الفعالة مع المجلس المنتخب عبر هيئات تشاورية لتحديد رؤية مشتركة لمستقبل البلدية ومسارها التنموي.
- ✓ يدعم البرنامج تحديث وتطوير الخدمات العمومية من خلال استخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية.
- ✓ يساهم البرنامج في دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال التنوع في الاقتصاد وترقية الاستثمار المحلي من خلال تحفيز المستثمرين.
- ✓ يهدف الى تحقيق تنمية محلية ودراسة ديمقراطية تشاركية أساسها المشاركة مع كل الفاعلين المحلين من أجل كسب تجربة جزائرية في مجال الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

[1] أمينة طواولة، مرجع سابق، ص129.

المبحث الثالث: تقيم دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: معويقات تجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر.

الملاحظ في واقع تجسيد الديمقراطية التشاركية كألية لدعم التنمية المحلية في الجزائر قلة الاهتمام بهذا الموضوع أو المواضيع التي تخص المواطن وعلاقته بالمجالس المحلية، حيث يركز الاهتمام على مواضيع السكن، الإعانات الاجتماعية، مشاكل القدرة الشرائية، وهي مواضيع تمس المواطن بطريقة مباشرة، دون الاهتمام بمواضيع التنمية الأخرى، باستثناء طلبات اصلاح وترميم الساحات العمومية أو قنوات الصرف الصحي أو الطرق والأرصفة، وكأن موضوع التنمية المحلية يقتصر عند هذه الطلبات فقط، سواء من قبل المواطن أو المجالس المحلية المنتخبة وهذا الواقع يدل على انخفاض جهود المشاركة الشعبية بخصوص قضايا التنمية المحلية، ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر:

- ✓ حداثة تجربة الديمقراطية التشاركية الى جانب قلة الاهتمام بمواضيع التنمية.
- ✓ ضعف الثقة بين المواطن والمجالس الشعبية المنتخبة، وفي جدية أخذ الاقتراحات المقدمة من قبل المواطن والجمعيات المحلية بعين الاعتبار والسعي لتنفيذها.
- ✓ نظرة المجالس المنتخبة على أساس أن المواطن أقل تخصصا وخبرة من أعضائها في المسائل التقنية والعلمية والجوانب القانونية، مما يجعل مشاركة المواطن شكلية فقط للتقيد بتنفيذ القرارات الفوقية.
- ✓ اقتناء الأشخاص والجمعيات للمشاركة في المناقشات العامة، والانتقاء يتم على أساس من يقبل اقتراحات الإدارة او المجلس دون نقاش والتطرق للمطالب المجتمعية.
- ✓ هيمنة فئات معينة لها توجهات سياسية واجتماعية وإيديولوجية على مستوى البلديات والمناطق حسب النفوذ والمصالح، وتخدم مصالح ضيقة لا ترتق لمصلحة قرارات تنموية

ما ينتج عن ذلك عدم تحقيق الديمقراطية التشاركية لأهدافها التنموية وتفشل في تحقيقها.

- ✓ ضعف المشاركة وانخراط المواطنين في منظمات المجتمع المدني.
- ✓ غياب ثقافة الحوار داخل المجتمع وغياب الحس التوعوي.
- ✓ ضعف قنوات الاعلام والاتصال بين المواطن الهيئات المحلية[1]

[1] سمير بن عياش،" تحقيق التنمية المحلية التشاركية بالجزائر"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، عدد خاص، فيفري2020، ص 120-121.

المطلب الثاني: تصورات مستقبلية لدعم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر.

واقع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر يفرض على الحكومة الجزائرية تدعيم الإصلاحات التي باشرت بها منذ سنة2011 من خلال التفكير في آليات وأطر قانونية تساهم بشكل كبير في دعمها، لأن كل المجهودات المبذولة في هذا الإطار مازالت تحتاج لدعائم قانونية وبشرية لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة من قبل الحكومة، وفي هذا الإطار وجب صياغة جملة من الاقتراحات بهدف تفعيل دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية والمتمثلة في:

✓ ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية من طرف الدولة في تفعيل الديمقراطية التشاركية بهدف تكريس التنمية المحلية، وإرادة قوية للفاعلين المحليين للمساهمة والانخراط فيها.

✓إعادة النظر في قوانين البلدية والولاية والجمعيات، بتدارك جميع النقائص التي جاءت بها القوانين السابقة، وإصدار قوانين تكرس وتعزز اللامركزية للتحقيق التنمية المحلية.

✓الرفع من كفاءة وقدرات المجالس المحلية المنتخبة وإعطاءهم صلاحيات أكبر في مجال التنمية، واعتماد مبدأ الحكامة في التسيير والتدبير مما يساهم في دعم التنمية المحلية.[1]

✓إعادة النظر في برامج التنمية المحلية في الجزائر والعمل جديا على الاهتمام بانشغالات المواطنين مما يخدم احتياجاتهم ويساهم في تكريس التنمية المحلية.

✓الإسراع في إصدار قانون الديمقراطية التشاركية لضبط جميع الأطر القانونية والتنظيمية للممارسة الفعلية.

✓العمل على خلق آليات جديد وطرق حديثة لتعزيز دور المواطن ومنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

✓تطوير الاستثمار المحلي وتحفيز المستثمرين من خلال التسهيلات الإدارية والإجراءات الضريبية مما يحفز المستثمر على العمل وخلق مشاريع تنموية.

✓إعادة النظر قوانين الجباية المحلية وتثمين أملاك البلدية والتصرف في العقارات من أجل البحث عم مداخيل جديدة تدعم خزينة البلدية وتوجيهها الى دعم مشاريع التنمية. [2]

---

[1] محمد حمودي، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، عدد12، جوان2019، ص 129.

[2] سمية بهلول، مرجع سابق، ص 178.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول أن موضوع الديمقراطية التشاركية ومساهمته في التنمية المحلية بالجزائر، شهد تطورا ملحوظا عبر الدساتير وقوانين الجماعات المحلية، كما عرفت الجزائر بعد الإصلاحات السياسية والإدارية تحولا نوعيا في مجال التكريس القانوني للمفهوم خاصة في قانون البلدية والولاية الأخير وصولا الى دستور 2016 الذي خصص مادة تقر بصريح العبارة على تشجيع الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية، إن هذا التطور القانوني جاء نتيجة دوافع وظروف داخلية وأخرى خارجية دفعت المشرع الجزائري إلى تبني توجه جديد أساسه تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار وتسيير الشؤون العمومية ومراقبة المشاريع التنموية.

تعد الجزائر حديثة عهد تطبيق الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية من خلال الإصلاحات التي أقرتها منذ سنة 2016، بإطلاق مشروع تمهيدي لترقية الديمقراطية التشاركية لكن مازالت التجربة تحتاج الى إصلاحات أخرى تساهم في تعزيز دور المواطن والفاعلين المحليين لخدمة التنمية المحلية، فإن نجاح برنامج تجسيد الديمقراطية التشاركية لخدمة التنمية المحلية يتوقف على مدى فعالية وتكاثف جميع الشركاء والفاعلين في تجسيد الأهداف المسطرة وفق ما مرسوم ومخطط له.

كما تعتبر المجالس المحلية المنتخبة قاعدة أساسية للمساهمة في دعم التنمية من خلال الدور الفعال في رسم وإعداد برامج التنمية المحلية وتحفيز المواطن على المشاركة لتحقيق الأهداف التنموية التي يتطلع إليها وتأمل الحكومة الجزائرية من خلال تطبيق مشروع كابدال لتنمية قدرات الفاعلين المحليين على عشر بلديات نموذجية للوصول الى الأهداف المسطرة عند نهاية المدة المحددة لتحقيق تنمية محلية يشارك فيها المواطن والمجتمع المدني ليتم تعميمها على باقي بلديات تراب الوطني بمرافقة الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويمكن القوال بأن هناك معادلة تقوم على الطرح التالي:

في الجزائر اليوم الحلقة الأساسية في التنمية هي التنمية الاقتصادية ويستحيل أن تكون تنمية اقتصادية بدون جماعة محلية قوية يعني (البلدية)، ويستحيل أن تكون بلدية قوية بدون مجتمع مدني قوي يسهم في تسيير البلدية مما يحقق تنمية محلية حقيقية.

خـــــاتـــــمـــــة

خاتمة

في ختام الدراسة يمكن القول أن مفهوم الديمقراطية التشاركية ظهر حديثا كتوجه جديد في نمط التسيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأصبح حاضرا في أغلب خطابات القادة والمسؤولين السياسيين، وذلك نظرا لأهميته البالغة على مستوى مخرجات التنمية المحلية ورسم السياسات العامة والأهداف التنموية المسطرة من قبل صانعي القرار، إن الديمقراطية التشاركية كمعطى فرضته المتغيرات والتطورات السياسية والاجتماعية المتعلقة بأنماط حكم المجتمعات بهدف معالجة واقع الممارسات الديمقراطية، وخاصة أن بعض الدول انتهجته كبديل لتغطية عجز وقصور الديمقراطية التمثيلية لعدم مواكبتها التطورات والتحولات التي من شأنها ان تحقق أهداف تنموية محلية.

وعلى هذا الأساس تشترك الديمقراطية التشاركية مع التنمية المحلية في الأهداف التنموية المسطرة، كما تهدف لمشاركة المواطن الفعلية في صنع القرار المحلي وتسيير شؤونه، بالإضافة إلى توفير فضاء يعزز الحوار والنقاش بين مختلف الفاعلين في مجال التنمية.

كما تعتبر الجزائر من بين الدول التي اعتمدت الديمقراطية التشاركية كمنهج جديد للتسيير العام وتوجه شامل لتغطية فشل أو قصور الديمقراطية التمثيلية التي لم تستطيع الدفع بعجلة التنمية المحلية مقارنة بالأهداف المسطرة، لهذا كرس المشرع الجزائري الديمقراطية التشاركية تزامننا مع التغيرات والتحولات السياسية الخارجية إقليميا، وزيادة في رفع المطالب المجتمعية المتعلقة بالتنمية المحلية، من خلال إعتماد جملة الاصلاحات السياسية والإدارية سنة2011،خاصة إصلاح قانون الجماعات المحلية قانون (البلدية10/11) و قانون الولاية(07/12) وصولا الى التعديل الدستوري 2016 الذي دسترة الديمقراطية التشاركية بصريح العبارة من خلال نص المادة15 منه، حيث عرفت الجزائر تحولا نوعي من ناحية المفهوم في ظل غياب القنوات الاتصال وإلزامية آليات التفعيل لممارسة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية.

إلا أن النهوض والإرتقاء بالمشاركة الفعلية الحقيقية لا يتحقق بمجرد اصدار قوانين متعلقة بها بل يجب إلزامية العمل بها وترجمتها الى أرض الواقع لكي لا تبقى مجرد نصوص جامدة واستعمالها في خطابات رنانة وشعبوية، حيث أن النص يجب أن يكون نصا فعلي لا نصا حرفيا فقط.

خاتمة

يمكن القول بان الديمقراطية التشاركية تساهم في تحقيق التنمية المحلية إذا وجدت أرضية ملائمة وقاعدة أساسية لتفعيلها، والمتمثلة في ضرورة تكاثف الجهود بين مختلف الفاعلين المحليين سواء الرسميين أو غير رسميين عن طريق توحيد الرؤى والأفكار في تجسيد برامج ومشاريع تنموية ناجحة تخدم جميع الأطراف، وتضمن الانتقال الى الأفضل وتحقق تنمية محلية حقيقية على جميع الأصعدة.

ولتحقيق مساهمة فعلية لدور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية، وجب العمل أكثر على تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي والتسيير المحلي لشؤون المحلية بالإضافة الى المتابعة والرقابة في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية، من خلال تفعيل أليات المشاركة وإعطاءها طابع الإلزامية من قبل السلطات المركزية بهدف النهوض بالمستوى المعيشي للمواطن وتحقيق مطالبه.

بناءًا على ما سبق فقد **خلصت الدراسة الى جملة من النتائج** يمكن ايجازها فيما يلي:

- ✓ موضوع الديمقراطية التشاركية حديث النشأة في التجربة الجزائرية ويحتاج الى إصلاحات تدعم مسارها من خلال تحديد قنوات الاتصال وآليات التفعيل على أرض الواقع.
- ✓ اقتصار الديمقراطية التشاركية على الإطار القانوني الذي يضمن مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي ورسم سياسات عامة تحقق أهداف تنموية.
- ✓ عدم امكانية تطبيق الديمقراطية التشاركية في ظل غياب إرادة سياسية تدعم المسار الديمقراطي وتعزز مبدأ المشاركة.
- ✓ لا يمكن تحقيق تنمية محلية بدون مشاركة الفاعلين المحليين خاصة المواطن فهو حجر الأساس في الديمقراطية التشاركية.
- ✓ يعتبر التعديل الدستوري 2016 نقطة تحول من أجل تكريس الديمقراطية التشاركية والكشف عم رغبة وإرادة الحكومة الجزائرية في تدعيم هذا التوجه الجديد بهدف تحقيق التنمية المحلية على مستوى كافة الأصعدة.
- ✓ يتضح عزم السلطات الجزائرية على ترقية الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية من خلال إعداد مشروع خاص بها.

- ✓ يمثل برنامج كابدال نموذج تطبيقي عملي لتجسيد التنمية المحلية من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين في انتظار تحقيق النتائج المسطرة ليتم تعميمه على باقي بلديات التراب الوطني.

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديمة **جملة من الاقتراحات والتوصيات** بهدف المساهمة في دعم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر.

- ✓ ضرورة الرفع من كفاءة وقدرات المجالس المحلية المنتخبة واعتماد مبدأ الحكامة في التسيير والتدبير كإستراتيجية لدعم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.
- ✓ البحث حول آليات تعمل على تحسين العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وإعادة الثقة بينهم وتعبئة المواطنين على التعاون على حل المشاكل.
- ✓ تفعيل آليات الرقابة الشعبية في مختلف القوانين التي تجعل المواطن شريك فعال في التنمية المحلية.
- ✓ تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وإشراكهم في جميع القضايا التنموية داخل إقليم البلدية.

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر:**

الدستور:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، الجريدة الرسمية، عدد 64، الصادرة في 10 سبتمبر 1963.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، صادر بموجب الأمر رقم، 76/ 97، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية، عدد 94، الصادرة في 24نوفمبر 1976.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89/،18مؤرخ في 28 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، عدد 09، صادرة بتاريخ 01 مارس 1989.

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 69 / 438، مؤرخ في 07 ديسمبر1996، الجريدة الرسمية، عدد76، صادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16/ 01، مؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد14، صادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

القوانين:

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11، مؤرخ في 22جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية ، عدد37، الصادر في 03 جويلية 2011.

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 05/04، مؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، عدد 51، صادرة في 15أوت2004.

8-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/06، مؤرخ في 20 فيفري2006، متعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، عدد14، صادرة في سنة 2006. معدل ومتمم، بموجب قانون رقم 15/11، مؤرخ في 02اوت2011، الجريدة الرسمية، عدد44، صادرة في 2011.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/03، مؤرخ في 19 جويلية2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد43، صادرة في 20 جويلية 2003.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12، المؤرخ في 21فيفري2012، المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، عدد12 صادرة في 29فيفري 2012.

- **المراجع:**

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1- بوضياف، عمار، شرح قانون البلدية؛ الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.

2- حلاوة، جمال، علي، صالح، مدخل الى علم التنمية؛ عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

3- دريس، نبيل، الديمقراطية التشاركية: مقاربات في المشاركة السياسية؛ الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2017.

4- ديدان، مولود، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية؛ الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005.

5- رشوان عبد الحميد، التنمية؛ الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

6- زايد الطيب، مولود، علم الاجتماع السياسي؛ ليبيا: دار الكتب العربية، 2007.

7- عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية؛ الإسكندرية: دار الجامعة.

8- عبد اللطيف، رشاد أحمد، أساليب التخطيط للتنمية؛ القاهرة: المكتبة الجامعية، 2002.

9- العجاتي، محمد، واخرون، من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية؛ (تر: نوران احمد) القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011.

10- علي شكر، إسماعيل، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة؛ الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2016.

11- عوادة أمين، داود المعتصم بالله، الإصلاح السياسي والحكم الراشد؛ عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

12- غضبان، فؤاد، التنمية المحلية (ممارسات وفاعلون)؛ عمان: دار الصفاء لنشر والتوزيع،2015.

13- قوي، بوحنية، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية؛ عمان: دار حامد لنشر والتوزيع،2015.

14- مشورب، إبراهيم، التخلف والتنمية؛ لبنان: دار المنهل، 2009.

15- نائل، عبد الحافظ، إدارة التنمية- الأسس، النظريات، التطبيقات؛ الأردن: دار زهران لنشر، 2010.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

أطروحات الدكتوراه:

1-خموش، محمد، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية – دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة –"، أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011.

2-خيضر، خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، سنة 2011.

3-سلاوي، يوسف، "مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري"، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، فرع القانون العام، 2017.

4-غزلان، سليمة،" علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري " أطروحة دكتوراه. جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2010.

5-مقدم، ابتسام، "الديمقراطية التشاركية ودورها في التنمية المحلية- دراسة حالة ولاية وهران- "أطروحة دوكتوراه. جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

ج – رسائل الماجستير:

1-حريزي، زكريا، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة،2010.

2-حمدي، مريم، "دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية"، رسالة ماجيستير: جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الإداري، 2015.

3-عباس عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 23.

4-عبد اللاوي، عبد السلام، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"، رسالة ماجستير. جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011.

5-ليلة، زياد، مشاركة المواطنين في حماية البيئة"، رسالة ماجستير. جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق، قانون الدولي،2010.

6-يوسفي، نور الدين، "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009.

أ- مذكرات الماستر:

1-بلقاسمي، كريمة، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مذكرة ماستر: جامعة ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016.

2-بوراي، دليلة، "الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة "مذكرة ماستر. جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، 2013.

3-بوعروري، عبد الناصر،" إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، مذكرة ماستر. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، 2015.

4-طالبي، يمينة، "الدور التنموي للجماعات المحلية"، مذكرة ماستر. جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العوم السياسية،2015.

- **المجلات:**

1- أقوجيل، أيوب، يرقي، جمال، "الجباية المحلية ودورها في التمويل المحلي والتنمية المحلية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، عدد02، 2020.

2- أنفال، شواح، لبنى، العلمي، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، عدد خاص، فيفري2020.

3- البار، أمين، دني، إيمان، "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية2011 "، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، عدد خاص 2020.

4- بباي، أحمد، هوشات، رؤوف،" المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، عدد 10، جانفي2017.

5- برابح، عبد المجيد، "الديمقراطية التشاركية"، مجلة القانون، الجزائر، العدد01، أفريل 2011.

6- بن حدة، باديس، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد2017،10.

7- بن عياش، سمير،" تحقيق التنمية المحلية التشاركية بالجزائر"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، عدد خاص، فيفري2020.

8- بن ناصر، وهيبة، "التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية"، مجلة البحوث والدراسات السياسية والقانونية، العدد 06، 2013.

9- بهلول، سمية، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، عدد02، سنة 2019.

10- بوهلال، الطيب،" مقاربة كابدال كألية لتحقيق الديمقراطية المحلية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، عدد04، ديسمبر2019.

11- جليل، مونية، "تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال التكريس الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد01، جانفي 2019.

12- جنيدي، مبروك، "الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة المفكر، عدد خاص، فيفري2020.

13- حاروش، نورالدين، بن صالح، صالحي، " كابدال كنموذج لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد01، أفريل2019.

14- حمودي، محمد، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، عدد12، جوان2019.

15- دريس، نبيل، "دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعو الوادي، عدد10، جانفي 2015.

16- رحيمة، يونس، خليف، كربوع، "دور الشركاء الجدد في دعم التنمية المحلية"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، عدد خاص، فيفري2020.

17- رمضان، عبد المجيد، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد16، جانفي 2017.

18- سمير، عياد محمد،" الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الانسان"، مجلة أكاديميا، الجزائر، العدد 02، 2014.

19- سويقات، الأمين، "دور المجتمع المدني في تكريس التنمية المحلية دراسة حالتي المغرب والجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد17، جوان 2017.

20- شريط، الأمين، "الديمقراطية التشاركية (الأسس والافاق) "، مجلة الوسيط ،الجزائر، العدد 06، 2008.

21- طواولة، أمينة،" برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين كخطوة للديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة مستغانم، عدد03، جوان2019.

22- عبد الباقي، ناصر الدين، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية "، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، العدد الأول، اكتوبر2017.

23- لصلج، نوال، "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية (قراءة في قانون البلدية 10/11)"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، عدد03، سبتمبر2018.

24- لعشاب، مريم، "التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، مجلة البحوث والدراسات السياسية، جامعة البليدة2، العدد 11، سنة 2017.

25- مجادي، رضوان، "الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد02، سبتمبر 2019.

26- مجدوب، عبد المومن، لمين هماش،" الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، عدد08، 2016.

27- مزراق، يمينة، "الجماعات المحلي ودورها في تعزيز الديمقراطية التشاركية المعاصرة في عملية التنمية المحلية"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة،عدد خاص فيفري 2020.

28- نايلي، محمد، "الولاية كأداة لتحقيق التنمية المحلية"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، عدد11، 2017.

29- يامة إبراهيم، "مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، عدد05، جوان 2017.

الملتقيات:

1- عساسي ناصر،" الديمقراطية التشاركية وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر بعد 2016"، مداخلة يوم دراسي بعنوان دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 11أفريل 2018.

المواقع الالكترونية:

1- وكالة الأنباء الجزائرية، "مشروع قانون الديمقراطية التشاركية-سيضمن عدة ميكانيزمات لتحفيز مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي-"، مقال نشر بتاريخ 2017/10/26 في موقع الوكالة، متوفر على الرابط: http://www.aps.dz/ar/algerie/48965-2017-10-26-16-58-39، تاريخ وتوقيت التصفح 2020/08/23، (11:15).

2- وكالة الأنباء الجزائرية،" 63 بالمئة من العمال في الجزائر يشتغلون في القطاع الخاص"، مقال نشر بتاريخ 29جويلية 2018، على الرابط: تاريخ وتوقيت التصفح:

http://www.aps.dz/ar/economie/59169-63.(14:40).2020/08/30

ثانيا: باللغة الأجنبية:

الكتب:

1. Yves Gouttebel , Jean، Stratégie de Développement Teirtonial , Paris, Edition Economica,2003.

المواقع الالكترونية:

2. Avant projet de loi relative a la participation citoyenne et aux activités participatives au niveu local ,p1.disponibele sur le site: http://www.interieur.gov.dz. (21:45).2020/08/28 تاريخ وتوقيت التصفح

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	....
شكر وعرفان	....
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للطيمقراطية التشاركية والتنمية المحلية	09
المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية	10
المطلب الأول: تعريف ونشأة الديمقراطية التشاركية	13-10
المطلب الثاني: خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية	15-14
المطلب الثالث: شروط ومبادئ الديمقراطية التشاركية	17-16
المطلب الرابع: آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية	19-18
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية	20
المطلب الأول: تعريف ونشأة التنمية المحلية	23-21
المطلب الثاني: دوافع الإهتمام بالتنمية المحلية	24
المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المحلية	27-25
المطلب الرابع: مبادئ ومقومات التنمية المحلية	31-28
المطلب الخامس: مجالات وأبعاد التنمية المحلية	34-32
الفصل الثاني: الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر	36
المبحث الأول: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر	37

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تطور الديمقراطية التشاركية في الدساتير الجزائرية	39-37
المطلب الثاني: التأسيس القانوني للديمقراطية التشلركية في ظل قانوني البلدية 10/11 و قانون الولاية 07/12	45-40
المطلب الثالث: دوافع تكريس الديمقراطية التشاركية لتعزيز التنمية المحلية	47-46
المطلب الرابع: دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز الديمقراطية التشاركية	49-48
المطلب الخامس: مشروع قانون ترقية الديمقراطية التشاركية	53-50
المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية ودورها في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر	54
المطلب الأول: دور الشركاء الجدد للديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية	62-54
المطلب الثاني: مساهمة المجالس المحلية في دعم الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية	67-63
المطلب الثالث: دور الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المحلية	70-68
المطلب الرابع: برنامج كابدال كنموذج لدعم الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر	76-71
المبحث الثالث: تقيم دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية	77
المطلب الأول: معوقات الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر	77
المطلب الثاني: تصورات مستقبلية لدعم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية	78
الخاتمة	83-81

قائمة المصادر والمراجع	92-85
فهرس المحتويات	95-93
ملخص الدراسة	96

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع الديمقراطية التشاركية ودورها في دعم وتكريس التنمية المحلية، حيث تكتسي أهمية واهتمام بالغ من طرف الدول المتقدمة أو المتخلفة كونها تنعكس نتائجها مباشرة على المواطن، وظهرت كآلية جديدة ترتكز على المشاركة في التسيير المحلي وقاعدة أساسية لمساهمة الفاعلين المحلين في التنمية المحلية.

وبناء عليه عمدت الجزائر على انتهاج مسار الديمقراطية التشاركية باعتبارها آلية تضمن تكريس التنمية المحلية خاصة بعد الاصلاحات السياسية سنة 2011، وهو ما أكده التعديل الدستوري سنة2016 من خلال دعم الحكومة الجزائرية لهذا التوجه باعتبارها توجه حديث النشأة في التجربة الجزائرية، كما تعمل على ترقية الديمقراطية التشاركية التي تهدف إلى توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار المحلي ومتتابعة ومراقبة البرامج والمشاريع التنموية.

وعليه يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تساهم بشكل كبير إذا توفرت الأطر القانونية والقنوات التي تساعد في عملية الاتصال بالإضافة إلى الآليات التي تمكن مشاركة المواطن الفاعلين المحلين عن طريق مشاركة فعلية تساهم في الدفع بعجلة التنمية المحلية .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، التنمية المحلية، المشاركة، المواطن، الفاعلين المحليين.

Abstract:

This study aims to set light on a topic about participative democracy and its role to reinforce and implement local developement therefore it has a great importance in both developed and undeveloped countries because of its direct impact on people.This has emerged as a way to participate in local management and a principal basis for actors in local development .

So Algeria adhered in this democratic process for it is a means in political reforms and and concreticises local developement .since the year2011 which the constituation of 2016 contains.This new conception in the Algerian experience promotes participative democracy and enlarges participation in local decision making ,follows up and oversees plan and program developement.

Thus one can say that participative democracy contributes to a great extent if lawful status are available but also channels that assist communication and the tools which make people ,local actors really participate in promoting local developement.